S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2771
14 December 1987

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والسبعين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس :	السيد بيلونوغوف	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
الاعضاء :	الارجنتين	السيد بغيرتر
	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
	الإمارات العربية المتحدة	السيد شكر
	ايطاليا	السيد بوتشي
	بلغاريا	السيد تسفيتكوف
	زامبيا	السيد زوزي
	الصين	السيد يو مينغجيا
	غانا	السيد دوميفي
	فرنسا	السيد بلان
	فنزويلا	السيد أغيلار
	الكونغو	السيد كونكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد كريسبين تيكيل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد اوكون
	اليابان	السيد كيكوتشي

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

87-60763/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/19304 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان ، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا إلى عدم الاعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد تركمين (تركيا) ، والسيد موشوتاس (قبرص) ، والسيد زيبوس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أذكّر بأن أعضاء المجلس اتفقوا أثناء المشاورات على توجيه دعوة إلى السيد أوزير كوراي وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وما لم أسمع أي اعتراض ، سوف أعتبر أن المجلس يقرر دعوة السيد كوراي وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

وفي اللحظة الملائمة سوف أدعو السيد كوراي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه .

يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . أمام أعضاء المجلس تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص عن الفترة من ١ حزيران/يونيه الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ (S/19304 و Add.1) .

وأمام أعضاء المجلس أيضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/19338 ، الذي أعد أثناء مشاورات المجلس .

وأمام أعضاء المجلس أيضا رسالة مؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ موجهة الى الامين العام من الممثلين الدائمين لايرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا ، (الوثيقة S/19334) .

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . واذا لم اسمع أي اعتراض ، سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، إيطاليا ، بلغاريا ، زامبيا ، الصين ، غانا ، فرنسا ، فنزويلا ، الكونغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا .

أُعتمد مشروع القرار بالإجماع بإعتباره القرار ٦٠٤ (١٩٨٧) .

المتكلم الاول هو ممثل قبرص ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن اهنئكم تهنئة حارة بمناسبة توليكم منصب رئيس مجلس الامن لشهر كانون الاول/ديسمبر وأن اثني عليكم للطريقة الماهرة التي ادرتم بها المشاورات

حول مشروع القرار المعتمد للتو الذي يجدد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى .

ويسرنا أن تكون رئاسة مجلس الامن عهدة في أيد كفؤة لممثل بارز لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، البلد الذي تربطنا به أواصر صداقة قوية . ويسرني بصفة خاصة أن يترأس دبلوماسي محنك ، مثل سعادتكم ، هذه الجلسة التي يعلق بلدي عليها أهمية خاصة .

ونعرب أيضا عن تهانينا الحارة لرئيس مجلس الامن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ، السفير كيواكي كيكوتشي ، ممثل اليابان ، الممثل البارز لبلد صديق آخر ، على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس .

إن تجديد ولاية حفظ السلام المسندة لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص - الذي أعربت حكومتي عن موافقتها المسبقة عليه ، أمر حتمي في ظل الظروف الحالية بسبب الحالة السائدة في الجزيرة نتيجة لإستمرار عدوان تركيا واحتلالها لجزء من قبرص ورفض أنقرة سحب قواتها .

واسمحوا لي أن أشير مرة أخرى في البداية الى أن مشكلة قبرص مشكلة خطيرة من مشاكل غزو واحتلال بلد صغير غير منحاز ، عضو في الامم المتحدة ، على يد جار كبير وقوي ، هو تركيا . وهي ليست في جوهرها خلافا بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، كما تعرضها أنقرة بغرض اخفاء نفسها من مسرح الجريمة .

لقد قامت تركيا ، مستغلة انقلابا اجراميا استهدف اغتيال رئيس جمهورية قبرص ، الاسقف مكاريوس ، بغزو قبرص بذريعة حماية الطائفة القبرصية التركية - التي لم تكن لها ، بالمناسبة ، أية صلة على الاطلاق بهذه العملية ، كما يتضح من حقيقة انه لم تقع أية خسارة في الأرواح بين الاتراك . وتحت نفس الذريعة ترفض قوات أنقرة مغادرة الجزيرة .

لقد اتخذت الامم المتحدة عبر السنوات الثلاث عشرة الماضية عددا من القرارات والمقررات بشأن مسألة قبرص . وقد طالبت كلها ، في جملة أمور ، بانسحاب جميع قوات

الاحتلال والقوات العسكرية الاجنبية ؛ واحترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ؛ ووقف جميع أشكال التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية ؛ وتدعو أيضا الى عودة جميع اللاجئين الى ديارهم بأمان ، علاوة على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع القبارصة .

لقد تجاهلت تركيا تجاهلا مطلقا وصلفا جميع قرارات الامم المتحدة ، وتواصل ما تقوم به من أعمال تحديها للمنظمة العالمية ، وخاصة مجلس الامن .

ولاتزال قباب الامم المتحدة تردد أصداء البيانات الحكيمة التي أدلى بها ممثلو الدول الاعضاء حول عدد من المسائل العالمية بشأن الحاجة الى احترام تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، بما يجعل منظمتنا أداة فعّالة لتحقيق السلم . ومن المحزن للغاية انه في الوقت الذي يتضح فيه بصيص أمل في تعزيز دور الامم المتحدة ، لا تزال تركيا قادرة على مواصلة تجاهل قراراتها .

ان قرار الجمعية العامة ٣٣١٢ (د - ٢٩) بشأن قبرص ، الذي اتخذته بالإجماع وأيده مجلس الامن بالاجماع في القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) ، وجعله بالتالي ملزما ، يعد مثالا جليا على تجاهل تركيا واستفزازها الذي يهدد حجمه الكبير صرح الامم المتحدة بكامله . وفي الحقيقة ، فإن جميع القرارت اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة ، بما في ذلك آخر قرار بشأن هذا الموضوع - ٣٥٣/٣٧ لعام ١٩٨٣ - وقرارا مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) بشأن مسألة قبرص ، لا تلقى من تركيا سوى التجاهل المتغطرس .

لقد كانت سياسة أنقرة خلال هذه السنوات الثلاث عشرة ولا تزال ترمي الى زيادة أحكام قبضتها العسكرية على ضحيتها الصغيرة ؛ وتسعى بوحشية الى تنفيذ خططها لتقسيم وتفريق شعبنا على أساس الاصل العرقي ، و "تتريك" المناطق المحتلة .

وتتجلى هذه السياسة في الإنكار المطلق لحرية التنقل والاستيطان لمواطنينا التي فرضها جيش الاحتلال التركي على الضحايا ، ذلك الجيش الذي يتجاوز عدده أكثر من ٣٥ ألف جندي و ٣٠٠ دبابة ، مما يُبرز ما طرأ عليه مؤخرا من زيادة كمّية وتحسّن نوعي ، كما أكدت على ذلك تقارير الأمين العام الثلاثة الأخيرة التي تصدر مرة كل ستة أشهر .

وعلى وجه الخصوص ، ذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، ما يلي :

"وقد قرر الجنرال غريندل أن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ترى ، مما تقوم به من عمليات مراقبة مكشوفة ، إنه حدثت زيادة في حجم القوات التركية في الجزيرة وإن تركيا قد دفعت الى قبرص بدبابات ذات قوة نيران وقدرة على الحركة أكبر من الدبابات التي كانت موجودة هناك من قبل ." (S/18491 ، الفقرة ٢٢)

وفي تقريره المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، أكد الأمين العام على ما يلي :

"وقد تدعم الدليل على زيادة تعزيز القوات التركية المشار إليها في تقريري الأخير بقدر أكبر من الملاحظات العلنية لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وكذلك بالتقارير التي نشرتها عدة حكومات ." (S/18880 ، الفقرة ٢)

وعلاوة على ذلك ، أكد الأمين العام على ما يلي :

"ولقد أَثَرْتُ مسألة زيادة القوة العسكرية في قبرص في عدة مناسبات مع السلطات التركية على جميع المستويات ، وقد عَبّرت عن القلق بشأن الوضع الراهن وناشدتُ حكومة تركيا تخفيض قواتها الموجودة في الجزيرة ." (S/18880 ، الفقرة ٢٢)

وأكد الأمين العام في تقريره الحالي الى مجلس الامن المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، على ما يلي :

"وكررت في مناسبات عدة مناشدتي السلطات التركية ، بما في ذلك رئيس الوزراء أُزال وزير الخارجية خلف أوغلو ، تخفيض القوات في الجزيرة ." (S/19304 ، الفقرة ٢٠)

وفضلا عن ذلك ، في الفقرة ٥٥ من ذلك التقرير ، كرر الأمين العام مناشدته تركيا لتبدأ في تخفيض قواتها .

وبالإضافة الى الزيادة العسكرية للجيش التركي ، هناك استيراد لأكثر من ٦٥ ألف مستوطن تركي مما يستهدف تغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص الذي اتخذ مؤخرا أبعادا تبعث على الجزع الشديد ، جاعلا من صوت الطائفة التركية في المناطق المحتلة غير مسموح بصورة تتضاءل أكثر فأكثر . وهو يشكل تطورا جديدا خطيرا ، ويشكك في قدرة الطائفة القبرصية التركية على إجراء حوار بين الطائفتين يكون له مغزاه . وإن الطائفة القبرصية التركية تفقد هويتها بسبب الاستيراد الضخم للمستوطنين الأتراك من تركيا ، ويؤكد على ذلك العديد من البيانات والتقارير والمقالات الصحفية من جانب الشخصيات الأجنبية ومن جانب قادة الطائفة القبرصية التركية . وينبغي أن نلاحظ أن المستوطنين والقوات التركية تتبادل الآن إعدادهم مع الطائفة القبرصية التركية على أقل تقدير . وبالتالي يبرز سؤال طبيعي . كيف يمكن لطائفة أغرقها طوفان المستوطنين من تركيا أن تتفاوض على نحو سليم ؟ وكيف يمكن للطائفة القبرصية التركية أن تناقش مسائل مثل انسحاب القوات التركية في حين أن الطائفة ذاتها رهينة في أيدي هذه القوات ؟ وعلاوة على ذلك ، هل يمكن لأي امرئ أن يقبل بحسن نية أن السيد دنكتاش ، زعيم الطائفة القبرصية التركية ، قادر على التفاوض بشأن انسحاب القوات التركية عندما يعترف بنفسه "أفعل ما تقوله تركيا ، سواء أكان ذلك صحيحا أم خاطئا ، وسواء آمنت به أم لا" .

وقد سنحت لنا الفرصة ، في الجلسات السابقة لمجلس الأمن وفي محافل أخرى هنا وفي كل مكان ، لكي نقدم الدليل الدامغ على عمليات النقل الضخمة للمستوطنين الأتراك من جانب أنقرة الى المناطق المحتلة في قبرص .

وقد يذكر المجلس إنكار الجانب التركي ووصفه لهؤلاء المستوطنين بأنهم "قبارصة أتراك عائدون" ، وبعد ذلك بأنهم "عمال موسميون" ، ومؤخرا بوصفهم "قوة عاملة" ـ وكل هذه الأكاذيب تستهدف إخفاء الحقيقة .

وهناك عدد من البيانات التي أدلى بها قادة الطائفة القبرصية التركية ، ومقالات من الصحف القبرصية التركية ومن التقارير الصحفية الأجنبية ، التي تكشف السياسة الاستعمارية التي تقوم بها أنقرة في قبرص ، وتفضح في الوقت ذاته الأكذوبة الكبيرة ، ونفاق تركيا ومناوراتها . وإليكم ما كتبه الدكتور كوتشوك الذي كان آنئذ نائب رئيس جمهورية قبرص التركي ، في الصحيفة القبرصية التركية "هاليكن سيسي" ، في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ، عن المستوطنين الأتراك فذكر ما يلي : "لقد حوّلوا جزيرة الفردوس هذه الى جزيرة الجحيم ."

وكتبت صحيفة "غارديان" في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ ، ما يلي :

"إن هجرة الأتراك الى الجزء الشمالي المحتل من قبرص تجري بمعدّل سيغيّر عما قريب تغييرا جذريا التوازن العرقي في الجزيرة ، ويمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على فرص إيجاد حل سياسي ."

كما أفادت صحيفة "لوموند" ، في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، بما يلي :

"لقد بدأ السكان القبارصة الأتراك يكتشفون أن وجود المحتلين أمر لا يمكن تحمله ؛ سواء أكانوا من القوات العسكرية أم من المستوطنين ، فقد نقل حوالي ٣٠ ألفا منهم من المناطق المحرومة في تركيا ."

وكتبت الصحيفة التركية "ايدنيليك" في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، ما يلي :

"في هذه اللحظة ، يتجاوز عدد المستوطنين ٥٠ ألف مستوطن . ولا تزال السياسة الاستعمارية مستمرة ، وكل يوم يجري توطين مستوطنين أتراك جدد في قبرص . ومن الواضح أن هذا العدد الكبير من المستوطنين سيفسح المجال أمام حدوث تغييرات رئيسية في الهيكل الديموغرافي لقبرص ."

وفي مقال نشر في ملحق صحيفة "غونايدين" التركية ، خاص بالمناطق المحتلة ، (٧ - ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) ، أعرب السيد أوزكير أوزوغور ، الزعيم القبرصي التركي للحزب الجمهوري ، عن معارضته الشديدة لتدفق المستوطنين . وكتب ما يلي :

"ان السكان القبارصة الاتراك يتناقصون . وفي مكان شعبنا الذي يهرب الى الخارج طلبا للرزق ، يأتي أفراد من تركيا باسم "قوة العمل" . و "قوة العمل" هذه تتحول الى قوى انتخابية لصالح السياسيين المحافظين المتعصبين . وإذا استمرت الحالة على هذا النحو ، فسيصبح عما قريب من المستحيل أن نتحدث عن وجود القبارصة الاتراك .... ويجب أن ندرك هذه المرة اننا نواجه خطر تحولنا الى أقلية في شمال قبرص ."

وفي مقال نشر في الصحيفة القبرصية التركية اليومية "ينيدوزن" في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، تساءل نفس زعيم الحزب الجمهوري التركي :

"هل هناك من لا يعرف كيف يُجلب السكان من تركيا تحت ستار "العمالة" ويحولون الى "قوة انتخابية" لصالح دنكتاش ؟"

وفي مقال آخر نشر في صحيفة " ينيدوزن في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، واصل السيد أوزغور حديثه فقال :

"إن دنكتاش يحاول أن يضلل القبارصة الاتراك والعالم على حد سواء .... وإن هدفه لن يتحقق إلا بإفناء القبارصة الاتراك . وإن الهوية السياسية والثقافية للقبارصة الاتراك تُمسح ... وبغية إرضاء المستوطنين من تركيا ، يوافق دنكتاش على مذبحة طائفته ذاتها .... وهذا يجعله سعيدا لانه كلما ازداد عدد المستوطنين ، تزداد نسبة الاصوات التي يحصل عليها دنكتاش ."

ويقول السيد فريدي سابيتني في مقال نشر في الصحيفة القبرصية التركية "ينيدوزن" في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، تحت عنوان "الهجرة" ، ما يلي :

"إن القبارصة الاتراك يُستأصلون الآن على أيدي ساستهم . وإن الطائفة القبرصية التركية تعاني من صعوبات خطيرة . والحقبة الراهنة هي فترة هامة يشعر فيها القبارصة الاتراك بأن وجود طائفتهم مهدد بالخطر . وإن حماية هذا الوجود أمر بالغ الاهمية ؛ وإن توخي الحذر ومقاومة هذا التهديد من المهام البالغة الاهمية التي تواجه القوة الطائفية" .

لقد استفضت بعض الشيء في تناول مسألة المستوطنين المستعمرين الوافدين من تركيا لاقتناعنا بأن مجلس الامن ينبغي أن يكون على علم تام بهذا التطور الخطير الجاري حاليا ، والذي يمثل واحدة من أخطر الجرائم المرتكبة في حق شعبنا ، التي تذكرنا بالعصور المظلمة ، والتي وضعت عقبات إضافية أمام عملية البحث عن حل لمشكلة قبرص . ولا بد أن يكون من دواعي القلق العميق لمجلس الامن أنه على الرغم من نداءات الامين العام المتكررة :

"بألا يحدث أي شيء من شأنه أن يغير التكوين الديمغرافي للجزيرة ."

(S/19304 ، الفقرة ٢٣)

فإن تركيا تواصل في تحد صلف جلب المستوطنين بصورة جماعية الى المناطق المحتلة من قبرص . وأود في هذا الصدد أن أعلن على نحو قاطع أن حكومتي ترحب بتعيين لجنة مستقلة من الخبراء القانونيين للتحقيق في مسألة المستوطنين في المناطق المحتلة . ونحن نتحدى ممثل تركيا أن يقبل بالمثل لجنة محايدة كهذه .

أما فيما يتصل بالقضية الإنسانية الملتهبة المتعلقة بالاشخاص المفقودين منذ عام ١٩٧٤ ، وعددهم ١٦١٩ ، فلم نعثر على أثر لاي منهم حتى يومنا هذا ، على الرغم من الدلائل الاكيدة التي تفيد بأن عددا كبيرا من القبارصة اليونانيين المفقودين شوهدوا أحياء بعد وقف العمليات العسكرية .

ان مسألة الاشخاص المفقودين في قبرص ، وهي مشكلة إنسانية محض ، ما زالت حتى اليوم تسبب لاسرهم آلاما تجل عن الوصف . وهذا هو السبب في أنه بعد مرور ١٣ عاما من الغزو التركي ما زال حل هذه القضية على نحو مرض للمعنيين مباشرة يتسم بنفس الطابع الملح الذي كان عليه في أي وقت مضى .

ومن ناحية أخرى ، فإن فاروشا التي لا يجوز بموجب قرار مجلس الامن ٥٥٠ (١٩٨٤) أن يستوطنها غير أهاليها المطرودين ، والتي كان ينبغي نقلها الى إدارة الامم المتحدة ، ما زالت تحت السيطرة العسكرية لانقرة في حين أن القوات التركية تمنع

أهالي المدينة الشرعيين بشكل قاس لاإنساني من العودة إليها . كما أن دعوة الامين بإخلاء الفندقين اللذين احتلا بعد تقدم الجانب التركي لم تحترم حتى الآن .

وقد أكد الامين العام ذاته على مسؤولية تركيا عن الحالة في فاروشا في تقريره الى مجلس الامن عندما قال :

"وقد ذكرت في مرات عديدة للسلطات التركية والسلطات القبرصية أن الامم المتحدة تعتبر حكومة تركيا مسؤولة عن المحافظة على الوضع الراهن في منطقة فاروشا المسورة ." (S/18880 ، الفقرة ٢٨)

كما أن الامين العام في تقريره الحالي الى مجلس الامن يعرب مرة أخرى عن قلقه العميق إزاء هذه الحالة قائلا :

"وقد قمت أيضا بإشارة هذه المسألة ، في عدة مناسبات ، مع السلطات التركية ، بما فيها رئيس الوزراء أوزال ووزير الخارجية خلف أوغلو ، وحثثت على إعادة الوضع الراهن الى سابق عهده ." (S/19304 ، الفقرة ٢٣)

وفي مجال حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، وعلى الرغم من وفرة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تضع معايير موحدة ملزمة ، فإن تركيا تبرز كواحد من أسوأ من ينتهكون حقوق الإنسان الاساسية ومعاييرها . ويشهد على ذلك الاقتلاع الوحشي لشعبنا من دياره وأراضيه على يد الجيش التركي الذي ارتكب سلسلة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان بما فيها القتل الجماعي والاغتصاب والنهب والسلب . كل هذه الانتهاكات أبلغت عنها اللجنة الاوروبية المعنية بحقوق الانسان ، وهي محكمة قضائية محايدة تشكل الجهاز الفعال للإشراف على تطبيق الدول الأطراف للاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان . وقد لجأت قبرص الى اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ وفي تموز/يوليه ١٩٧٥ وفي الآونة الاخيرة أيضا . وبعد أن قامت اللجنة الاوروبية بتقييم الادلة تقييما دقيقا ، وجدت تركيا مذنبة بارتكاب انتهاكات خطيرة بدءا من عام ١٩٧٤ فصاعدا . وقد قام المحلفون البارزون أعضاء هذه اللجنة ، في تقريرهم

المعتمد في تموز/يوليه ١٩٧٦ ، بالإعراب بكل وضوح عن آرائهم بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في قبرص نتيجة للغزو التركي . وقد أُعرب عن إدانة مماثلة لتركيا في قرار هام ، هو القرار ٥٩/١٩٨٧ الذي اتخذته لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان في جنيف في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٧ . وعلاوة على ذلك حدث بالامس القريب ، في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، أن أدانت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات في قرارها ١٩/١٩٨٧ استمرار تركيا في انتهاكاتها الخطيرة والجسيمة والمنهجية لحقوق الانسان في قبرص .

إن تدمير ونهب تراثنا الثقافي وتدنيس كنائسنا بالإضافة الى التغيير غير الشرعي لاسماء الاماكن في المناطق المحتلة من جمهورية قبرص - الذي يمثل انتهاكا صارخا للقرار المتعلق بالتوحيد الوطني للاسماء ، المتخذ في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لتوحيد الاسماء الجغرافية - كلها ما زالت مستمرة على الرغم من الموقف الراسخ الذي كرر الامين العام الإعراب عنه ، وهو أنه يعلق أهمية قصوى على المحافظة على تراث الجزيرة الديني والثقافي .

علاوة على ذلك فإن سياسة العزل البالية التي تنتهجها تركيا والتي تذكر بسياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا بلغت ذروتها في عام ١٩٨٣ في الانفصال المزعوم للمناطق المحتلة ، وإقامة أنقرة لكيان عميل لخدمة مصالحها . وبعد لجوء حكومة جمهورية قبرص الى مجلس الامن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بشأن هذه المسألة ، اتخذ المجلس القرار ٥٤١ (١٩٨٣) الذي شجب فيه إعلان الانفصال المزعوم ، واعتبره باطلا قانونا ودعا الى سحبه . ودعا أيضا جميع الدول الى عدم الاعتراف بالكيان العميل .

وفي العام التالي ، اتخذ مجلس الامن قراره ٥٥٠ (١٩٨٤) بشأن نفس موضوع الانفصال المزعوم ، وذلك ردا على تبادل السفراء المزعوم بين تركيا وعميلها ، وعلى الاجراءات الانفصالية الاخرى . وقد أدان مجلس الامن في هذا القرار كل الاجراءات الانفصالية ، واعتبرها غير شرعية وباطلة ، ودعا الى إلغائها الفوري ، وكرر دعوته الى جميع الدول بعدم الاعتراف بالكيان الانفصالي سالف الذكر .

وبالتالي فإن أقل ما يقال هو أنه من غير اللائق السماح بتعميم رسائل هـذا الكيان غير القانوني في الأمم المتحدة حتى وإن كانت مغطاة برسائل موقعة من قبل ممثل تركيا الدائم .

إلا أننا نرى لزاما علينا أن نقول انه نتيجة لأحكام القراريـن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) الحاظرة لم تعترف دولة واحدة تحترم نفسها بالنظام العميل الذي غُـرس في المناطق المحتلة من قبرص .

وقد اتخذت حكومتي دوما موقفا مؤداه ان انسحاب قوات الاحتلال التركـي والمستوطنين الاستعماريين من قبرص ، وإلغاء الانفصال المزعوم ، يمثلان الشرطيـن الاساسيين لحل مشكلة قبرص .

أما فيما يتعلق بموضوع السعي الى حل عادل ودائم فإننا مدينون بالامتنـان للأمين العام ومساعديه للجهود التي يبذلونها . لقد فعلنا كل ما في استطاعتنـا لتيسير مثل هذا الحل ولكن ، كما أشار الأمين العام في تقريره ، ما زالت المشكلـة دون حل وما زال التوتر مستمرا .

ان بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة لم تسفر عن نتائج ملموسة ، لسوء الحظ ، وذلك على وجه التحديد بسبب استمرار الاحتلال التركي ، والتعنت التركي الذي يظهر رفض أنقرة التام تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتعزيزها للسياسات التقسيمية الانفصالية .

واذ نؤكد من جديد تأييدنا لمهمة الأمين العام للمساعي الحميدة ، في البحث عن تسوية عادلة للمشكلة القبرصية قائمة على قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن والاتفاقات ذات المستوى الرفيع لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، نرى أن النظر على وجه السرعة في الجوانب الموضوعية لمشكلة قبرص - وهي انسحاب القوات التركية والمستوطنين الاتراك ، ومسألة الضمانات الدولية ، وتطبيق الحريات الثلاث - شرط مسبق لاقامة أي حوار ذي مغزى . وهذه الجوانب الأساسية لم تحظ - للأسف - بالاهتمام الواجب ، بينما أولي الاهتمام للجوانب الدستورية للمشكلة طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية .

لقد قال الرئيس كبريانو :

"وعلى ضوء المصاعب الناجمة عن تعنت تركيا ، تولدت نزعة لتجنب أو تأجيل معالجة جوهر مشكلة قبرص . وأعتقد ... [انه] لا يمكن حل أي مشكلة بتجنبها أو تأجيل معالجة جوهرها . ان اسلوب تجنب القضايا الحقيقية لم ينجح" . (A/42/PV.32 ، ص ١٣)

لانه في الواقع ما هي الفائدة من الاتفاق على الجوانب الدستورية الداخلية لمشكلتنا اذا كان يقال لنا إنه حتى بعد التوصل الى هذا الاتفاق فإن قوة الاحتلال ستبقى في قبرص ؟ ما فائدة الاتفاق على لون العلم أو على النشيد القومي أو على عدد الوزراء من الجانبين اذا كان يقال لنا إن تركيا ستحتفظ بـ "الحق" في التدخل عسكريا في قبرص في أي وقت تقرر فيه ذلك ؟

وبما يتمشى مع موقفنا المؤيد لوضع أولويات للنظر في المسائل الموضوعية ، اقترحنا عقد مؤتمر دولي تمثيلي تحت رعاية الأمم المتحدة يتناول الجوانب الخارجية الأساسية لمشكلة قبرص . وفكرة عقد مؤتمر دولي معني بقبرص واردة في قرار الجمعية

العامة ٣٠/٣٤ المعتمد في عام ١٩٧٩ ، الذي أكدته مجددا الجمعية العامة في عام ١٩٨٣ بقرارها ٣٥٣/٣٧ - وآخر مرة نظرت فيها الجمعية العامة في مسألة قبرص كانت عام ١٩٨٣ . وحكومة جمهورية قبرص تؤيد بقوة عقد هذا المؤتمر التمثيلي الذي نعتقد أنه سيدعم سلطة الأمين العام بل إنه يتفق ومهمته للمساعي الحميدة .

اننا نعتقد أن مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة ينبغي أن تتضمن اجراءات لمناقشة انسحاب القوات التركية والمستوطنين الأتراك ، ومسألة الضمانات وذلك على سبيل الأولوية . ومناقشة هذه المسائل تكون على أحسن وجه في مؤتمر دولي لأن هذين الجانبين يشكلان جوهر مشكلة قبرص . فهل بوسع أحد أن يوافق بشكل جاد على أن السيد دنكتاش لديه السلطة ليقرر انسحاب الجيش التركي من قبرص ؟ الجواب واضح . إلاّ أن المؤتمر الدولي التمثيلي يمكن أن يوفر للأمين العام الوسيلة اللازمة لسحب القوات التركية وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن .

وإزاء التعنت التركي ، وبغية كشف ذريعة الحاجة الى حماية الطائفة القبرصية التركية ، وفضلا عن ذلك ، لرغبتنا الشديدة في ايجاد تسوية عادلة ، الأمر الذي يساعد في مهمة الأمين العام ، اقترح الرئيس كبريانو نزع سلاح الجمهورية بشكل كامل كما يوضح تقرير الأمين العام (S/19304 ، الفقرة ٥٢) . وقد عرض رئيس الجمهورية هذا الاقتراح مرة أخرى رسميا من منبر الجمعية العامة يوم ٩ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام عندما قال :

"... عرضت وأعدت من جديد تقديم هذا العرض بالأمس في اجتماعي مع الأمين العام وهو أن نفك دفاعاتنا ، وأن نحل حرسنا الوطني لو أن كل القوات التركية والأفراد الأتراك بما في ذلك المستوطنون القادمون من تركيا ، انسحبوا من قبرص حتى يمكن للقبارصة اليونانيين والأتراك أن يسووا ، في ظل ظروف السلم ودون تدخل خارجي ، مشاكلهم الداخلية . ويتمثل جزء من اقتراحي أيضا في انشاء قوة سلم دولية تحت اشراف الأمم المتحدة يتفق على تكوينها واختصاصاتها ويؤيدها مجلس الأمن بغرض تعزيز الإحساس الداخلي بالأمن .

ومما لا ريب فيه أن ذلك ، بالاضافة الى انسحاب القوات والمستوطنين الاتراك والجيش القبرصي التركي المزعوم ، يجب أن يفكك أيضا وأن يحل . وفي واقع الأمر ان اقتراحي يعني نزع سلاح جمهورية قبرص نزعا كاملا باستثناء قوة السلم الدولية الواردة في اقتراحي ، وقوة بوليس محلية مختلطة صغيرة على نحو معقول .

"ومن الواضح بطبيعة الحال أنه في ظل هذه الظروف يجب كفالة ضمانات دولية كافية لحماية قبرص من أي خطر أو تهديد خارجي" (A/42/PV.32 ، ص ١٦ و ١٧)

اننا نكرر اليوم في هذا الجهاز هذا الاقتراح الرسمي الذي طرحه رئيس الجمهورية ، لاننا نؤمن بمقبوليته بشكل عام ، ولاننا نريد أن نقضي على أية شكوك حول عدم توفر حسن النية من جانب تركيا . انني أتحدى ممثل تركيا أن يشير الى خطوة واحدة مشابهة اتخذتها حكومته للامتثال الى أي من أحكام قرار الجمعية العامة المعتمد بالاجماع ٣٢١٣ (د - ٢٩) الذي أيدته تركيا نفسها والذي أيده مؤخرا مجلس الامن بقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) . وانني أسأله أن يشير الى انسحاب جندي تركي واحد بما يتفق مع ذلك القرار وقرارات الامم المتحدة . ولكن ليس علينا أن نجهد أنفسنا ، لانه لم يُسحب جندي واحد . وحقيقة الأمر أن أنقرة ، في استعراض لطابعها المتغطرس للّصوصية الدولية ، قد زادت قواتها ، وذلك على النحو الذي وثقته رسميا تقارير الامين العام الحالية والسابقة التي اقتبست منها بالفعل . والاكثر من ذلك ، أنه لم يُسمح للاجئ قبرصي واحد بالعودة الى أرض أجداده . والادهى من ذلك أننا بدلا من ذلك ، نقرأ في رسالة السيد دنكتاش المؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ الى الامين العام والتي من الواضح أنها أملتها حكومة تركيا ما يلي :

"بالنسبة لانسحاب القوات غير القبرصية ، باستثناء تلك التي ستبقى في الجزيرة ، لا يمكن أن يكون هناك انسحاب ..." (S/18102/Add.1 ، المرفق الخامس)

ذلك هو رد أنقرة على قرارات مجلس الأمن التي تطالب بانسحاب القوات التركية من قبرص ، وعلى نداءات الأمين العام المتكررة الى تركيا لـ "القيام بمبادرة لتخفيض قواتها" (S/19304 ، الفقرة ٥٥)

ان ادعاء تركيا بأن القوات التركية غزت قبرص وتبقى هناك وفقا "لمعاهدة الضمان" لا يوصف بأقل من أنه ادّعاء سخيف . ان تلك المعاهدة لم تُعطِ أية حقوق لتركيا أو لأية دولة أخرى لاستخدام القوة ، كما فعلت تركيا في عام ١٩٧٤ ، كما أنها لا تنص على وجود أية قوات أجنبية في الجمهورية . واذا كان تعزيز هذا ضروريا ، يكفي أن أقتبس مما قاله وزير خارجية المملكة المتحدة في ذلك الوقت ، السيد جيمس كالاهان الذي قال بألفاظ قاطعة إنه اعتبر الاجراء التركي واقعا خارج اطار معاهدة الضمان .

وفي الحقيقة ان تلك المعاهدة لم تمنح قط أنقرة أي حقوق في استخدام القوة . وعلى الرغم من أن السفير تركمين يلمُّ بها جيدا ، فانني ساذكّره مرة أخرى بالفقرة (٤) من المادة الثانية من الميثاق التي تنص على أنه يتوجب على الدول الأعضاء الامتناع عن استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وان أي تفسير يفيد بأن المعاهدة قد أعطت الحق لأي ضامن في استخدام القوة يجعل أحكام المعاهدة متناقضة مع الفقرة (٤) من المادة الثانية من الميثاق ، ومن ثم تصبح باطلة ولاغية كما نصت على ذلك بوضوح المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

إن الذريعة التركية القائلة بأن زيادة قوات الاحتلال تأتي استجابة لتعزيز حرسها الوطني ليس بوسع المرء ان يأخذها على محمل الجد - ليس فقط لأن تركيا أكبر من قبرص ١١٠ مرات من حيث الحجم ، بل أكثر من ذلك ، لأن قوات الاحتلال الموجودة في الجزيرة يتجاوز عددها أربعة أضعاف عدد جيشنا ، باستثناء الزيادة الهائلة في عدد دباباتها . وإن وجود هذه القوات التركية وإنشاء مطار عسكري كبير في ليفكونيكو والميناء العسكري الجديد في كيرينيا تمثل اشارة واضحة على النوايا الشريرة لتركيا . ولا يمكن التشكيك في حق ضحية العدوان في الدفاع عن النفس . إن دور قواتنا العسكرية المتواضعة بالمقارنة بالقوات التركية يقتصر على غرض الدفاع عن النفس . إن مايخالجنا من شعور باحترام النفس يملي علينا أن نتصدى لأي مغامرات عسكرية تركية أخرى في جزيرتنا .

وعلاوة على ذلك ، وكما ذكرنا مرارا وتكرارا ، فإن حكومة قبرص ملتزمة بايجاد تسوية سلمية للحالة . ولا نزال نصر على التماس العدالة من خلال الأمم المتحدة ، تلك المنظمة التي تعتبر مبادئها بمثابة حجر الزاوية في سياستنا الخارجية وتشكل الاطار الذي يمكن في حدوده التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلتنا . ونعتقد أن شعب قبرص بأسره سيستفيد من التوصل الى حل ينهي احتلالا عسكريا دام ثلاثة عشر عاما ويتيح لجميع أبناء شعبنا حرية التنقل والاقامة في جميع أنحاء الجزيرة سواء أكانوا من القبارصة اليونانيين أم من القبارصة الأتراك .

إن تطلعات شعبنا هذه وتوقه الى احلال السلم والتعاون في جمهورية اتحادية تتشاطرها حكومة بلدي تشاطرا كاملا لانها تتماشى مع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة واتفاقي عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الرفيعي المستوى .

وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديري العميق للامين العام على جهوده الدؤوبة ونعرب مرة اخرى عن مواصلة تعاوننا الكامل وتأييدنا المستمر لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها .

ونعرب عن ارتياحنا لقيام الامين العام بتعيين السيد اوسكار كاميليون ، وهو دبلوماسي ارجنتيني محنك ، ممثلا خاصا له في قبرص . اننا اذ نتمنى للسيد كاميليون التوفيق في مهمته ، نؤكد له تعاون حكومتنا الكامل معه في الاضطلاع بمهمته الصعبة . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاشيد اشادة حقة بالسيد جيمس هولغر ، الممثل الخاص بالنيابة للامين العام وهو مقبل على التقاعد ، لما قدمه من خدمات قيمة للغاية في سبيل السلم . ونتمنى له التوفيق في مساعيه في المستقبل .

ونثني على المساهمة الكبيرة التي قدمها وكيل الامين العام السيد ماراك غولدينغ وزميلاه المقتدران السيدان غوستيف غيسيل وجياندومينكو بيكو وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلونها للنهوض بأهداف الامم المتحدة في قبرص .

وتعرب حكومة بلادي أيضا عن تقديرها العميق للواء غريندل ، قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وضباطه وافراده على الطريقة المتفانية التي ما برحوا يتبعونها للاضطلاع بواجباتهم في ظل صعوبات جمة . ونعرب عن مشاعر الامتنان والتقدير لكل الحكومات الصديقة التي مكّنت ، عن طريق مساهمتها الطوعية بالافراد والاموال ، قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من الاستمرار في تقديم خدماتها التي لا غنى عنها من أجل صيانة السلم في الجزيرة .

انني اذ أتكلم باسم دولة عضو في الامم المتحدة ، نصف حرة ونصف محتلة ، وباسم شعب تم عزل بعضه عن بعض ضد ارادته وبقوة السلاح وثلثه اصبح لاجئا في وطنه ، أود أن أعرب عن تقديري العميق والحار لاستمرار تضامن هذه الهيئة معنا في كفاحنا لتخليص أنفسنا من أصفاد الاحتلال والعزل المفروضة علينا بالقوة .

وفي الوقت نفسه ، أود أن أؤكد باسم حكومة بلادي وباسم شعبنا الذي طالت معاناته أن الوقت قد حان أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ اجراء لمعالجة الحالة بموجب الأحكام المحددة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة التي تستهدف تحقيق امتثال تركيا لقرارات المجلس المتكررة بشأن قبرص .

اننا لا نعتقد فحسب ان مصير قبرص يرتبط ارتباطا مباشرا لا إنفكاك منه بفعالية مجلس الأمن وبمستقبل العالم ، بل نعتقد أيضا أن مأساة قبرص المستمرة دون شك مأساة للانسانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل قبرص على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد زيبوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي ان أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي . إن خبرتكم الواسعة ومقدرتكم الدبلوماسية وما تتحلون به من لباقة ستمثل فائدة كبيرة لهذه الهيئة ولمهمة حفظ السلم والأمن المنوطة به بموجب الميثاق .

أود أيضا أن أهنىء رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، الممثل الدائم لليابان ، السفير كيكوتشي على الطريقة البالغة الكفاءة التي اضطلع بها بواجباته .

لقد جدد مجلس الأمن توا ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة اشهر اخرى بناء على توصيات الأمين العام الواردة في تقريره . وقد وافقت حكومة بلادي على هذا التمديد حيث أن حكومة جمهورية قبرص قد أعلنت موافقتها على ذلك .

وأود هنا أن أشيد بجميع البلدان التي أتاحت باسهامها بالأفراد والمعدات والدعم المالي طيلة السنوات الماضية امكانية وجود القوة واستمرار أنشطتها لحفظ السلم . وأود أن أشكر بوجه الخصوص حكومتي النمسا وكندا لتوفيرهما المزيد من الأفراد للقوة ، بطريقة تتفق مع تقييم الأمين العام ، مما مكن القوة من تنفيذ

المهمة المنوطة بها . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكري للضباط والافراد العاملين في القوة الذين يتعين عليهم الاضطلاع بالمهمة المنوطة بهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة .

إن حكومة بلادي ما برحت تتخذ موقفا راسخا في تأييدها للعمليات التي تقوم بها قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص كلما اقتضت الضرورة القيام بهذه العمليات . ونعتقد أن مشاركة الامم المتحدة في هذه العمليات تترجم ارتباط الدول الاعضاء بمبادىء الميثاق الى إجراءات وأعمال ملموسة .

ولهذا نثمن أيما تثمين المساهمات المقدمة في صورة أفراد عسكريين أو وسائل مالية ، بوصفها تأكيدا للتعهد بصون السلم والأمن وتجنب الحالات التي قد تؤدي إلى المجابهة والحرب . وهذه المخاطر ينبغي درؤها مهما كان الثمن . وليس هناك ثمن أكبر من الحرب . واتساقا مع هذا النهج ، تؤيد حكومتي اقتراح الأمين العام بوضع تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أساس أكثر إنصافا عن طريق الانصبة المقررة ، وفي تلك الحالة فإن حكومتي ستحافظ على مساهمتنا عند المستوى الحالي لتبرعنا الطوعي .

إن عمليات صيانة السلم قد يتعين دعمها لفترة طويلة ، طالما أن القرارات ذات الطابع الإلزامي كقرارات مجلس الأمن لا تحظى بالاحترام والتنفيذ . وقد كان هذا هو الحال بالنسبة للقرارات المتعلقة بمشكلة قبرص ، التي تحدد بصورة جلية مسؤولية تركيا وبوجه خاص بسبب قيام قواتها بغزو قبرص في عام ١٩٧٤ وبسبب دعمها للإجراءات الانفصالية . وأشير بوجه خاص إلى القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) الذي أقر القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الصادر عن الجمعية العامة والقرارين ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) الصادرين عن مجلس الأمن .

ومن المثير للدهشة أن دولة عضوا هي تركيا لا تكتفي بالاعتراض على قرار تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بل ترى من الملائم الترويج لتعليقات معزوة إلى آخرين تشكك على ما يزعم في استمرار صحة المفهوم الأصلي الذي يكمن وراء إنشاء القوة . وهذه التعليقات أدلى بها ممثل تركيا في حزيران/يونيه الماضي في مناسبة تماثل هذه المناسبة ؛ والواقع أنها ينبغي أن تحمل الجميع على تفهم النوايا العميقة للحكومة التركية ، التي ، في معرض اعتراضها على القرار المتخذ بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم ، من الواضح أنها تسعى إلى حل بقوة السلاح باستمرار احتلال أراضي جمهورية قبرص وباتخاذ إجراءات انفصالية تفاقمت بدرجة أكبر نتيجة لاستمرار زرع المستوطنين الوافدين من الأراضي التركية .

والتقرير الاخير الذي أعده الامين العام عن قبرص (S/19304) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ يرسم صورة قاتمة عن الحالة في الجزيرة . وهنا فإنني أقر تماما وأؤيد المعلومات والآراء التي أعرب عنها السيد الموقر ممثل قبرص . وحكومتي تقدر التفاني الذي يبديه السيد الامين العام السيد بيريز دي كوييار في مواصلة مساعيه الحميدة . وتدرك تماما المصاعب والعثرات التي يواجهها في التماسه لحل يستند إلى قرارات مجلس الامن والجمعية العامة .

ونحن نرحب بتعيين السيد أوسكار كاملیون ممثلا خاصا للامين العام . وهو يستأهل كل تأييد ممكن في جهوده التماسا لهذا الحل . إن المشاكل التي تنطوي عليها هذه المهمة مبينة بصورة واضحة في تقرير الامين العام الذي يشير إلى قرارات الامم المتحدة . وفي هذا الصدد نلاحظ بارتياح النداء الذي وجهه الامين العام إلى رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها لتخفيض القوات التركية في الجزيرة - وهذا يتمشى مع الدعوة الإلزامية من أجل سحب جميع قوات الاحتلال الاجنبية من جمهورية قبرص . وبالمثل يحث الامين العام الحكومة التركية على إعادة إقرار الوضع الذي كان قائما في فاروشا ، ويحث بالمثل على عدم القيام بشيء لتغيير التكوين الديموغرافي للجزيرة .

إن أية محاولة لحل مشكلة دولية ، كمشكلة قبرص ، إذا أريد لها أن تكون ناجحة أو على الاقل ذات مصداقية ، ينبغي أن تعتمد على التقيد الصارم بمبادئ الميثاق وقرارات الامم المتحدة . وعامل الوقت عنصر هام . ولكن الاهم بكثير هو مضمون وشرعية الحل إذا أريد له أن يكون حلا عادلا قادرا على البقاء . ولهذا فإن سحب جميع القوات العسكرية والمستوطنين من قبرص يشكل أولوية مطلقة قبل احتمال التوصل إلى حل . وينبغي لمجلس الامن أن ينظر في اقتراح الرئيس كبريانو الذي يحظى بالتأييد الكامل للحكومة التركية ، الداعي إلى تجريد جمهورية قبرص من السلاح والمشار إليه في الفقرة ٥٢ من تقرير الامين العام . وإذا كانت عبارة "انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية" وهي عبارة واضحة ومتسقة تماما مع قرارات الامم المتحدة التي تتضمنها بحاجة إلى مزيد من الشرح - ولا ينبغي أن يكون هذا واقع الحال - فإن الاقتراح الداعي

إلى تجريد الجزيرة من السلاح بالكامل يوفر تأكيدا رسميا وواضحا آخر على نفس الطريق وهو الطريق الذي ينبغي أن يسلكه لحل هذه المشكلة الطويلة الأمد .

وبتوفير السلم والاستقرار لقبرص عن طريق وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، ينبغي أن نحترم تصميم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء على تأمين زيادة فعالية مجلس الأمن . وبالنسبة لقبرص فإننا لم نعجز عن إحراز أي تقدم منذ عام ١٩٧٤ صوب الشرط الرئيسي المتمثل في انسحاب قوات الاحتلال من أراضي دولة ذات سيادة فحسب بل نجابه أيضا بعجز الأمم المتحدة عن فرض تنفيذ قرار أقل خطورة نسبيا ولكنه ذو أهمية حيوية - وأقصد نقل إدارة منطقة فاروشا إلى الأمم المتحدة .

إن الجانب التركي يطعن في كل قرار لا يروقه ، مبديا بصورة فائقة ازدراءه لأي شكل من أشكال الشرعية تنص عليه الأمم المتحدة والقانون الدولي . ونفس الموقف السلبي يتخذ بالنسبة لقرارات لجنة حقوق الإنسان . واللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات ، بنفس الطريقة العنيفة التي تتسم بها ردود فعل البلدان المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات المهينة .

وأخيرا أود أن أشير بإيجاز إلى مسألة أشارها الممثل الدائم لتركيا في نهاية المناقشة السابقة أمام مجلس الأمن يوم ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ عندما حاول أن يروج لمزاعم مؤداها أن لدى اليونان مطامع بضم قبرص . ويؤسفني كثيرا أن زميلي التركي الواسع الاطلاع السيد تركمن قد ارتأى أن يحوّل اهتمام الدول الأعضاء عن المسؤولية الأساسية لحكومته عن استمرار الاحتلال العسكري لدولة ذات سيادة . وأشار السيد تركمن إلى قرار اتخذته المحكمة اليونانية يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٧٩ ، وهذا القرار على ما زعم يعترف بأن لتركيا ، وفقا لاتفاقات زيورخ ولندن ، حقا قانونيا في التدخل العسكري في قبرص . وينبغي لزميلي الموقر أن يتحقق من مصادر معلوماته ، لأن القرار الذي اتخذ في حقيقة الأمر يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٧٩ ، كما ذكر ذلك بنفسه ، تحت الرقم ١٩٧٩/٢٦٥٨ من جانب محكمة الاستئناف في أثينا يتعلق بقبرص ، في أعقاب دعوى تعويض رفعها أقارب جندي يوناني قتل أثناء أدائه لواجبه يوم ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٤

بعد الغزو التركي لقبرص . ولديَّ النص الاصلي مع ترجمة رسمية بالإنكليزية واسمحوا لي أن أقتبس منه العبارات التالية :

"أثناء الأيام العشرة الأولى من تموز/يوليه فإن رئيس جمهورية قبرص ، الاسقف مكاريوس ، بعد حصوله على معلومات موثوق بها بأن بعض الضباط اليونانيين العاملين في قبرص كانوا يتآمرون على قبرص وعلى حياته شخصيا ، طلب عندئذ من حكومة أندروتسوبولوس التي عينها الديكتاتور البريجادير ايوانيديس استبدالهم بضباط آخرين . ولكن بدلا من الرد الرسمي وقع في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ الانقلاب على مكاريوس الذي نفذه ايوانيديس بمعونة جيورجيتسيس قائد الحرس الوطني" .

وآخرين .

"وقاموا ... بالغاء المركز الدستوري لقبرص وعينوا نيكوس سامسون رئيسا مؤقتا لقبرص ، وقد حكم عليه لهذا التواطؤ في عام ١٩٧٨ من جانب المحكمة الجنائية في نيقوسيا . وقد قام الاتراك الذين اغتنموا هذه الفرصة الفريدة ، بشن غزو عسكري على قبرص (كيرينيا) في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ . وبدأت القوات العسكرية القبرصية اليونانية الدفاع عن الوطن وطلبت ارسال التعزيزات من أثينا" .

واذا رغب الآخرون في اعادة كتابة التاريخ ، فانني أقول على نحو قاطع انني لا أنوي هذا . ان انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ الذي نفذ ضد زعيم دولة مستقلة ذات سيادة ، كان عملا من أعمال الخيانة العظمى ارتكبه متآمرون عسكريون ضد الاسقف مكاريوس . والمتآمرون الذين تذرعت تركيا بعملهم لغزو قبرص يقضون الآن أحكاما بالسجن مدى الحياة في اليونان . ولم يعبّروا أبدا عن ارادة اليونان أو طموحاتها الحقيقية ، وأنا أعتبر الادعاءات التي عممتها البعثة التركية لدى الامم المتحدة والتي شككت في الدفاع طويل الأمد من جانب اليونان عن استقلال قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها ، لا ادعاءات لا أساس لها فحسب ، ولكنها مثيرة للسخرية أيضا .

ان أقل ما يتوقعه المرء من حكومة مسؤولة عن استمرار احتلال أراضي دولة ذات سيادة هو شكل من أشكال احترام مبادئ القانون وقواعده التي تتظاهر باحترامها ، بدلا من عدم الاتساق المكشوف هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو السيد أوزير كوراي ، الذي وجه اليه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد كوراي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أشكركم وأن أشكر من خلالكم أعضاء مجلس الامن الآخرين ، على منحي هذه الفرصة للمشاركة

في المناقشة الحالية التي يجريها المجلس وللاعراب عن آراء الحكومة القبرصية التركية فيما يتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى ، وبشأن عدة جوانب أخرى من مشكلة قبرص .

بعد أسبوع واحد بالضبط ، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ، سوف تدخل مشكلة قبرص عامها الخامس والعشرين . وينبغي أن يكون واضحا لدى الجميع الآن ان هذه المشكلة قد خلقها الجانب القبرصي اليوناني بهدف وحيد ، وهو القضاء على السكان القبارصة الاتراك عن طريق استخدام القوة الوحشية ، وتدمير جمهورية قبرص الثنائية القومية .

ونتيجة للهجوم الأول المسلح والمتعمد الذي شنه القبارصة اليونانيون ضد القبارصة الاتراك في شتى بقاع الجزيرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ وفقا لخطة (أكريتاس) الخبيثة ، استبعد العنصر القبرصي التركي في الجمهورية قسرا من كل هيئات الدولة ومؤسساتها - ومن ثم كان انهيار الجمهورية القبرصية .

وواصل القبارصة اليونانيون فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ سلطاتهم المزعومة بوصفهم "حكومة جمهورية قبرص" ، وشنوا حربا ضارية لارهاب وقمع السكان القبارصة الاتراك ، الذين أصبح ربعهم من اللاجئين في وطنهم بعد أن طردوا من ١٠٣ قرى ، تاركين وراءهم كل ممتلكاتهم . وقتل مئات المدنيين من القبارصة الاتراك خلال تلك الفترة . ولقد حاولت الادارة القبرصية اليونانية أن تحطم المقاومة البطولية للقبارصة الاتراك بفرض حظر اقتصادي شامل ولاانساني على المناطق القبرصية التركية .

ورغم هذه الوقائع التاريخية فاننا نسجل مع الاستياء ان الجانب القبرصي اليوناني ، الذي دمر استقلال طائفتي جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠ ، كان المجتمع الدولي يعامله ولايزال يعامله على أنه الكيان المشروع الوحيد في الجزيرة . ونعتقد أن الوقت قد حان من أجل أن يعيد كل فرد تقييم هذه الحالة بأسرها .

ولا أود أن أخوض في تفاصيل جذور المشكلة القبرصية أو بشأن السنوات المأساوية التي انقضت ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ، حيث أودى استبداد القبارصة اليونانيين بحياة العديد من أفراد الشعب القبرصي التركي . ان الجرائم والفظائع التي ارتكبتها

الادارة القبرصية اليونانية خلال هذه السنوات الاحدى عشرة المضطربة موثقة على نحو جيد ويمكن أن نجدها في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن تلك الفترة . ولا أود كذلك أن أسهب في الاحداث التي وقعت في عام ١٩٧٤ ، والتي تشكل آخر حلقة في سلسلة الأعمال المثيرة للفتن التي قام بها اليونانيون والقبارصة اليونانيون من أجل اينوسيس ، مما أدى الى تمزيق الجزيرة الى شعبين وخلق دولتين عليها .

اليوم تمارس دولتان منفصلتان ومستقلتان في قبرص ولايتهما وسيطرتهما على الاقاليم التابعة لكل منهما . واقليم الجمهورية التركية لقبرص الشمالية يخضع للسيطرة التامة للسلطات القبرصية التركية ويحكم بالدستور والقوانين التي تسنها مؤسسات منتخبة بأسلوب ديمقراطي . ولكن سلطة الادارة القبرصية اليونانية غير الدستورية وغير الشرعية في جنوب قبرص ، لم تمتد أبدا الى شمال قبرص ، حيث يعيش القبارصة الاتراك ويحكمون .

وفي ضوء تلك الحالة ، تعلم ادارة كبريانو تماما ان إدامة صورتها بوصفها حكومة قبرص تعتمد فحسب على عدد القرارات المتحيزة التي تستطيع الحصول عليها من المحافل الدولية . ويتضح هذا بصورة كافية فيما قاله السيد كبريانو نفسه ، في بيان أدلى به في ليماسول في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ :

"... قد لا توفر قرارات الأمم المتحدة حلا لمشكلة قبرص حتى الآن . ولكن لولا وجود هذه القرارات لما كانت قبرص قد اكتسبت الهوية الدولية التي تتمتع بها اليوم" .

ان المحاولات الأخيرة التي قامت بها الادارة القبرصية اليونانية من أجل أن تناقش مسألة قبرص في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة قد أثبتت من جديد أن الجانب القبرصي اليوناني ليس مهتما حقا بايجاد حل نهائي مع القبارصة الاتراك على أساس المبادئ المتفق عليها لجمهورية فيدرالية ذات اقليمين وطائفتين تتألف من شعبين يتعاملان على قدم المساواة ، كما ورد في اتفاقي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الرفيعي المستوى وكما ورد في مشروع الاتفاق الاطاري الذي قدمه الأمين العام في ٢٩ اذار/مارس ١٩٨٦ الى الجانبين كأساس متفق عليه لتسوية تفاوضية نهائية .

ان العملية التفاوضية التي تجري داخل الامم المتحدة في اطار المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام لم تسفر عن أية نتيجة حتى الآن بالنظر الى المأزق الذي خلقه عناد الجانب القبرصي اليوناني والحملة التي يشنها من أجل تدويل مشكلة قبرص بما يتناقض تماما مع روح عملية التفاوض بأسرها ، خارج اطار مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الامين العام . وإننا نأمل بل ونثق أن العالم سوف يضع في المستقبل القريب حدا لهذا الظلم .

وفي هذا الصدد ، مما يبعث على شديد ارتياحنا أن نلاحظ التطورات التي وقعت مؤخرا فيما يتعلق بلجوء الطائفة القبرصية اليونانية الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . وإننا نعتبر هذه التطورات دلالة واضحة على أن أغلبية أعضاء الامم المتحدة يؤيدون بقوة المفاوضات الثنائية ، تحت رعاية الامين العام ، بوصفها السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله حل مسألة قبرص . وقد اختارت الدول الاعضاء ، في عدم تأييدها للجانب القبرصي اليوناني في طلبه ، ألاّ تكون طرفا في المناورات التي لا طائل من ورائها والتي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني بغية تقويض جهود الامين العام في البحث عن تسوية تفاوضية في قبرص .

وقد قام وزير الشؤون الخارجية والدفاع للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، الدكتور كينان اتاكول ، في بيان ألقاه أمام الصحافة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ في مقر الامم المتحدة ، بتلخيص مشاعر الجانب القبرصي التركي في هذا الصدد بالطريقة التالية :

"إننا نأمل أن هذه الرسالة الواضحة والبناءة الصادرة عن المجتمع الدولي لن تضيع هباء لدى الجانب القبرصي اليوناني . ونأمل كذلك أن الجانب القبرصي اليوناني سيدرك في النهاية أن مشكلة قبرص لا تحتاج الى مناقشة في الجمعية العامة ولا الى قرار آخر منها ، بقدر ما تحتاج الى تسوية عادلة ودائمة لا يمكن ادراكها إلاّ من خلال مفاوضات ذات مغزى تجري بحسن نية بين الشعبين في الجزيرة ، داخل المحفل السليم الذي تنص عليه وثيقة الامين العام" .

وعلى عكس المزاعم المتكررة للقبارصة اليونان ، لاتزال الاحزاب السياسية القبرصية التركية ، التي تجسد الارادة الحرة للشعب القبرصي التركي ، متحدة ازاء المسائل الاساسية والهامة جدا المتصلة بحل اتحادي مقبول لمشكلة قبرص . وقد جرى التأكيد مؤخرا على الموقف الموحد الذي يتخذه الجانب القبرصي التركي في قرار مشترك اتخذه بالاجماع المجلس التشريعي للجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ٣٠ تشرين

الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، دعا فيه الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى عدم إيلاء أي ثقة لجهود الجانب القبرصي اليوناني لاستخدام الامم المتحدة كوسيلة للدعاية له ، وأكد أيضا ، في جملة أمور أخرى ، على الطبيعة الحتمية للضمان التركي لامن حياة الشعب القبرصي التركي .

وسوف أقتبس الفقرات التالية من القرار المذكور :

"٤ - وبسبب تجارب الماضي المريرة يعتبر الضمان الفعال المقدم من تركيا شرطا ضروريا .

" ٥- ولقد دأب الشعب القبرصي التركي على النظر بروح بناءة وبارتياح الى الجهود المبذولة من جانب الامين العام للامم المتحدة بهدف ايجاد حل لمسألة قبرص قائم على التفاوض ، في اطار مساعيه الحميدة . وتمشيا مع هذا الموقف الايجابي أكد الجانب القبرصي التركي التأكيد في كل مناسبة تأييده لحل يستند الى اقامة جمهورية اتحادية تكون مستقلة وغير منحازة ، تتألف من طائفتين ، ومن منطقتين على أساس المركز السياسي المتكافئ للشعبين ، وعلى النحو المتوخى في اتفاقي مؤتمري القمة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، ووافق على مشروع الاتفاق الاطاري المقدم من الامين العام للامم المتحدة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الذي يتوقع هذا الحل .

" ٦- وحسب ما جاء أيضا في الوثيقة المذكورة المقدمة من الامين العام للامم المتحدة فإن مسألة قبرص كل متكامل ، لا يمكن تناول جوانبها المختلفة كل بمعزل عن الآخر .

"٧ - وبغية ايجاد حل عادل ودائم للمسألة ، ندعو الجانب القبرصي اليوناني الى قبول الوثيقة الصادرة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ دون مزيد من الإبطاء .

"٨ - ونعلن بذلك أن أي حكومة منتخبة من جانب القبارصة اليونانيين وحدهم ولا ينتخب لها إلا القبارصة اليونانيون فقط ، وتتألف

أجهزتها التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية وهيكلها الاداري ، وقوات أمنها من القبارصة اليونانيين فقط ، لا تكون لها السلطة لتمثيل الشعب القبرصي التركي أو التحدث باسمه ."

ويمكن الرجوع الى النص الكامل لهذا القرار في وثيقة الامم المتحدة A/42/721-S/19256 المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

وأود الآن أن اتعرض لمسألة وجدت مرة اخرى ، للاسف ، طريقها الى تقرير الامين العام ، أي مركز فاروشا . ففي ضوء الحملة التضليلية المستمرة التي يشنها الجانب القبرصي اليوناني حول هذا الموضوع ، أجد لزاما علي أن أعيد التأكيد على الموقف القبرصي التركي ازاء فاروشا بغية ازالة كل لبس محتمل ، والى الابد ، حول هذه المسألة .

واسمحوا لي في البداية أن أكرر مرة أخرى وأن اوضح بصورة لا لبس فيها - كما فعلت من قبل في بياني السابق أمام مجلس الامن وكما ذكر رئيس بلادي في رسالته الموجهة الى الامين العام بتاريخ ١١ ايار/مايو ١٩٨٧ وأكد في اجتماعه مع الامين العام بتاريخ ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ - أن فاروشا جزء من اقليم الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . ولا يختلف مركز فاروشا عن مركز أية منطقة أخرى في جمهوريتنا . ولا يحق لغير حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية أن تمارس سلطتها وسيادتها التامتين والخالصتين على فاروشا . وأود أيضا أن أذكّر الجانب القبرصي اليوناني وغيره أن إثارة ضجة مصطنعة على مسائل ثانوية لن تغير من مركز فاروشا على الإطلاق .

وثمة نقطة أساسية أخرى في آلة الدعاية القبرصية اليونانية هي الزعم "بتدفق المستوطنين من تركيا" . إن هذه العبارات الدعائية التي يستخدمها القبارصة اليونان ليست سوى مخططات ترمي الى التستر على محاولات اليونان والقبارصة اليونان القديمة لاحتلال الجزيرة بأكملها ، وتغيير هيكلها الديموغرافي بالكامل ، ووضعها تحت الاستعمار اليوناني عن طريق العنف والقمع المسلحين .

ومنذ عام ١٩٧٤ يوجد في قبرص كيانان - منفصلان سياسيا وجغرافيا - يمارس كل منهما سيطرته وسلطته على شعبه في المنطقة التي تخصه . ومن نافلة القول إن هجرة اليد العاملة والهجرة بصورة عامة ، واجراءات الدخول والخروج للجميع ، تقع ضمن اختصاص وولاية حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وتطبق وفقا للقوانين والانظمة ذات الصلة السارية حاليا في جمهوريتنا . ولا يحق للقبارصة اليونان ، كما يزعمون ، أن يقرروا من يدخل الى اراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية أو يخرج منها ، أو من ينبغي أن يستوطن أو حتى يقطن في ذلك الجزء من الجزيرة الذي لا يقع داخل نطاق اختصاصهم أو سيطرتهم .

وينبغي التذكير في هذا الصدد أن المرفق دال لمعاهدة التأسيس لعام ١٩٦٠ يتضمن أحكاما مفصلة بشأن مسألة الجنسية . وتحدد الفقرة ٢ من الباب الرابع من هذا المرفق "الشخص ذا الاصل القبرصي" بوصفه الشخص الذي كان في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤ من بين رعايا الامبراطورية العثمانية يسكن عادة في جزيرة قبرص او يتحدر من طرف الاب من شخص كهذا ويحتفظ بحقه في الحصول على الجنسية . إن دستور الجمهورية التركية لقبرص الشمالية يحتفظ أيضا ، بموجب المادة ٦٧ ، بحق الجنسية للذين يحق لهم الحصول على جنسية قبرص بمقتضى المرفق دال من معاهدة تأسيس جمهورية قبرص ولكنهم لا يسكنون عادة في قبرص الشمالية .

وأعتقد أن هناك قوانين وأنظمة مماثلة سارية في الجنوب أيضا .

وأود أن أشير نقطة أخرى في هذا الصدد هي أن حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لا تفعل شيئا في الخفاء . إن أسماء جميع الاشخاص الذين حصلوا على الجنسية القبرصية التركية بمقتضى قوانيننا ذات الصلة تنشر في الجريدة الرسمية لجمهوريتنا ليراها الجميع .

ويجدر بنا ألا ننسى أن القبارصة اليونانيين الذين يهتمون هذا الاهتمام الكبير بالجوانب الديموغرافية اليوم هم نفس الذين رفضوا منح شهادات الميلاد لأطفال القبارصة الأتراك في الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ ، والذين أصدروا عن طيب خاطر جوازات السفر الصالحة للخروج من الجزيرة للقبارصة الأتراك ولكنهم رفضوا دخول جميع الذين رغبوا في العودة ، بما فيهم الرئيس دنكتاش الذي مُنع من العودة الى قبرص واضطر الى العيش في المنفى خمس سنوات . ولهذا فإن لكل أسرة من أسر القبارصة الأتراك فردا أو أكثر خارج الجزيرة اليوم في تركيا والمملكة المتحدة واستراليا وكندا والولايات المتحدة وأماكن أخرى . ولهذا ، فإن كان أحد قد حاول أن يغير الهيكل الديموغرافي لقبرص ، فهو لم يكن سوى الجانب اليوناني القبرصي . وفي حين بذل القبارصة اليونانيون كل شيء لزحزحة القبارصة الأتراك ، عُززت أعدادهم باستيراد أعداد كبيرة من اليونان وبتوطين الجنود اليونانيين الذين تواجدوا في قبرص سرا .

وثمة مسألة أخرى يستخدمها الجانب القبرصي اليوناني لأغراض الدعاية السياسية هي مسألة الأشخاص المفقودين . وهذه المسألة الانسانية كان يمكن أن تُحسم منذ أمد طويل لولا أساليب المماطلة ذات الحافز السياسي التي يستخدمها الجانب القبرصي اليوناني . ونأمل مخلصين أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن شن حملته الخبيثة ويسمح للجنة الأشخاص المفقودين بمواصلة مهمتها الانسانية المحددة وفقا لصلاحياتها المتفق عليها .

إن الجانب القبرصي التركي يرصد عن كثب تزايد الوجود العسكري في جنوب قبرص . فبالاضافة الى ماجرى شراؤه منذ عام ١٩٨٣ ، أُنفقت مبالغ طائلة في الأشهر الأخيرة على اقتناء الأسلحة المتطورة ، ويجري تخصيص مبالغ أكبر بكثير للغرض نفسه . وهذه الأسلحة ليست ، كما يُدعى ، للأغراض الدفاعية : لأن القبارصة الأتراك ، استنادا الى التجربة السابقة ، يعرفون تمام المعرفة نوايا القبارصة اليونانيين . وإذا أدت هذه الأعمال التحضيرية الى عواقب غير محمودة ، فإن جميع الذين يساعدون القبارصة اليونانيين في هذا التعزيز العسكري سيتحملون مسؤوليات جسيمة .

وأود الآن أن أؤكد مجددا بايجاز موقف الجمهورية التركية لقبرص الشمالية من القرار الذي اتخذه مجلس الامن للتو . كما كان الحال بالنسبة لقرارات المجلس السابقة المماثلة ، ترفض حكومة بلادي هذا القرار جملة وتفصيلا كأساس لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، لنفس الاسباب المحددة الاساسية . وهذه الاسباب موثقة تماما وليس هناك حاجة الى تكرارها هنا مرة أخرى . إن مجرد الاشارة في هذا القرار الى الادارة القبرصية اليونانية بوصفها "حكومة قبرص" ، تجعله مرفوضا رفضا باتا من الجانب القبرصي التركي . إن الكيان الذي انتهك أبسط مبادئ حقوق الانسان والحريات ، والذي احتل بالقوة وبصورة غير مشروعة مقر الحكومة منتهكا الاحكام الدستورية انتهاكا كاملا ، وعرّض القبارصة الاتراك لبؤس ومعاملة سيئة يعجز عنهما الوصف ، لا يمكن أن يوصف إلا بأنه نظام "مغتصب" و "مزيف" .

وبالرغم من رفض الحكومة التركية لقبرص الشمالية المحتم للقرار الحالي بمجمله للاسباب المبينة آنفا ، فإنها تميل بصفة عامة الى قبول وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية على نفس الاساس الذي حُدد في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وهكذا فإن موقفنا لا يزال ينص على أن مبدأ التعاون ونطاقه وطرائقه واجراءاته بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ستقتصر على القرارات التي تتخذها الحكومة التركية لقبرص الشمالية .

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تأييد حكومة بلدي لبعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام والتزامها "بمشروع الاتفاق الاطاري" المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الذي لا يزال مطروحا على بساط البحث ، كما أكد الأمين العام على ذلك للجانب القبرصي التركي أثناء اجتماعاتنا التي عُقدت مؤخرا في نيويورك . ونعتقد أن هذا الاتفاق هو الاطار الامثل للتسوية النهائية التفاوضية للمسألة ، ولهذا ينبغي أن يستمر اعتباره كُلاً متكاملاً .

وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقديرنا لجميع الأفراد العسكريين للمفرزة السويدية التي توشك على الانسحاب من قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لجهودها الدؤوبة في سياق مهمة صيانة السلم في قبرص منذ عام ١٩٦٤ وللطريقة الكفؤة التي أدت بها مهمتها .

ونتوجه بخالص التهاني الى السيد أوسكار كاميليون ، على تعيينه مؤخرا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص . ونتمنى له كل نجاح في مهمته الجديدة البالغة الأهمية ونؤكد له كامل تعاوننا في جهوده بصفته هذه .

وأخيرا ، أود أن أعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا الى السيد جيمس هولفر الذي اضطلع بواجباته طوال السنين العديدة من خدمته القيمة في قبرص بطريقة تتسم بالمسؤولية والتجرد ، نال بها احترام جميع الأطراف المعنية . نتمنى له استمرار السعادة والنجاح في المستقبل .

السيد تركمين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أشكركم وأشكر أعضاء المجلس الآخرين لاتاحة هذه الفرصة للمشاركة مرة أخرى في مناقشة الحالة في قبرص . وأود أن أتقدم اليكم بتهاني الحارة على تقلدكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر ، هذا الشهر الذي شهدنا فيه حدثا تاريخيا في واشنطن ، اتسم بأهمية كبرى للسلم والأمن العالميين . واسمحوا لي أن أضيف أنني إذ أتقدم اليكم بأطيب تمنياتي ، فإنني أضع في اعتباري علاقات حُسن الجوار القائمة بين بلدينا وازدياد التعاون في عدة ميادين بين تركيا والاتحاد السوفياتي . وإنني على ثقة من أن مجلس الأمن سيستفيد من حكمتكم وخبرتكم في معالجة المسائل الدولية الحساسة .

وأود أيضا أن أشيد بالسفير كيكوتش ممثل اليابان الذي أدار أعمال المجلس أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر بقدر عظيم من المهارة والجدية .

أود أولا أن أشير بايجاز الى القرار الذي اتخذه المجلس لتوه . إن لدينا اعتراضات أساسية على عدد من العناصر الواردة فيه ولهذا لا يمكن أن نوافق على تمديد

ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، على هذا الأساس . لقد أوضح السيد كوراي تورا موقف حكومة بلاده من طرائق وجود القوة في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وهذا الموقف يحظى بتأييدنا .

ولا نزال نؤيد تأييدا تاما بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام ، ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها بلا كلل التماسا لتحقيق تسوية تفاوضية بين الجانبين في قبرص . ونحن نثق بحكمته وبالتزامه بالحل العادل ونحترم معرفته العميقة بالوقائع السياسية التي تكمن وراء مشكلة قبرص .

سأحجم عن الدخول في مناقشة مفصلة لمضمون مسألة قبرص . لقد تجنبنا جميعا المناقشة المسهبة بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة ولن يكون من العدل أن نستخدم هذا الاجتماع كمحفل بديل ، ولكنني أود مع ذلك أن أذكّر أعضاء المجلس بموقفنا من التسوية .

إن جوهر المسألة يحدده الأمين العام في تقريره السنوي الى الجمعية العامة حيث يذكر ما يلي :

"والهدف المنشود إنما هو إنشاء جمهورية اتحادية قبرصية ، تكون غير منحازة وتتمتع بالسيادة والاستقلال وسلامة أراضيها ، كما نصت عليه اتفاقات ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الرفيعة المستوى" . (A/42/1 ، ص ٨)

ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا عن طريق تسوية تفاوضية بين الطائفتين في قبرص . وريثما يتسنى ذلك لا يمكن لجانب واحد أن يخص نفسه بتمثيل قبرص . إن اتخاذ الادارة القبرصية اليونانية موقف القيّم على جمهورية قبرص ، وادعاءها وتوهمها بالتكلم باسم القبارصة الاتراك هي في حد ذاتها عقبة أمام التسوية السلمية .

إن الأمين العام وموظفيه عملوا طوال أكثر من عامين لجلب الطرفين الى طاولة التفاوض في إطار يستند الى نقاط الاتفاق التي يتلاقى فيها الطرفان . وكانت نتيجة هذه الجهود مشروع الاتفاق الإطاري الوارد في اقتراحات ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ . وقد قبل القبارصة الاتراك هذه الوثيقة انطلاقا من التزامهم بالمشاركة السياسية في دولة فيدرالية . ولكن القبارصة اليونانيين لم يقبلوها . هذا هو الوضع الراهن فيما يتعلق بالعملية التفاوضية ؛ ولا يمكن لأي قدر من البلاغة أن يطمس هذه الحقيقة . إن الخيار الذي تواجهه قبرص اليوم خيار بين إنشاء اتحاد أو استمرار وجود جمهوريتين في الجزيرة . وقد اختار القبارصة الاتراك قبول اقتراح الأمين العام ، وهم ينتظرون بفارغ الصبر ما سيقع عليه اختيار القبارصة اليونانيين .

ونحن جميعا نعلم بطبيعة الحال ان هدف الادارة القبرصية اليونانية الحالية بقيادة السيد كبريانو هو تجاهل اقتراحات الأمين العام . وتحقيقا لهذا الغرض حاولوا تقسيم المسائل وقاموا بنشاط حثيث من أجل عقد مؤتمر دولي يقتصر على مناقشة جدول أعمال من اختيارهم . وقد طلبوا إجراء مناقشة عن قبرص في الجمعية العامة .

والفكرة الرئيسية الكامنة وراء هذه المحاولة هي الترويج لمفهوم مؤتمر دولي معني بقبرص . ولكن لم يتسن إجراء المناقشة بالنظر الى رد الفعل الذي قوبلت به مطالب القبارصة اليونانيين بصفة عامة . وهذا يبين أن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست مستعدة لأن تعرّض للخطر مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام بل على النقيض من ذلك فإن هناك تأييدا قويا لهذه المهمة . وإذا كان ثمة استنتاج يستخلص من هذا التطور فهو تأكيد ما خلص اليه الأمين العام من قبل ، وهو أن فكرة عقد مؤتمر دولي معني بقبرص لا تتمتع بالتأييد الكافي . ولا يخفى على أحد

أن ما تفتقر اليه مسألة قبرص ليس آلية للتفاوض ولا إطارا شاملا لمثل هذه المفاوضات . وما تقتضيه الضرورة هو التوجه الايجابي صوب المفاوضات ، والتسوية السياسية المرضية للطرفين . ولعل تجربة الأشهر القلائل الماضية تقنع الجانب القبرصي اليوناني بأن يقبل في نهاية المطاف مشروع الاتفاق الاطاري الذي اقترحه الأمين العام يوم ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٦ . وقد يكون من الصعب عليهم ، في وطيس الحملة الانتخابية الجارية حاليا في جنوب قبرص ، أن يتخذوا أية خطوات جوهرية ، ولكننا نأمل أن يتمكن الأمين العام من حث الجانب القبرصي اليوناني بعد هذه الانتخابات - خاصة إن تمخضت عن نتائج ايجابية لصالح الاعتدال والواقعية - على الموافقة على التفاوض مع الجانب القبرصي التركي في الاطار الذي اقترحه .

وفي حين لم يؤخذ بالمسعى القبرصي اليوناني في الجمعية العامة ، فإننا نرى أن ثمة أنشطة دعائية مختلفة تم تخطيطها لتتصادف مع المناقشة . ولا أود سوى أن أقول أن كل هذه الأنشطة لا ضرورة لها ولا تتمخض عن النتائج المرجوة منها ، ولا تساهم إلا في تعميق الريبة بين الجانبين .

وأود أن أبرز بعض إدعاءات القبارصة اليونانيين . وعلى سبيل المثال ، ماهو تبرير الاحتجاج على وجود القوات التركية شمالي قبرص ؟ من الواضح الجلي أن القوات التركية لا يمكن أن يُعزى اليها مخططات عدوانية في الوقت الذي لم تقع فيه ولو مناوشة واحدة في قبرص في السنوات الـ ١٣ الماضية . ويعلم الجميع أن السبب الوحيد لاستمرار وجودها هو ضمان أمن القبارصة الاتراك في غياب التسوية الشاملة .

ولم يكن هناك في الماضي ، وليست هناك حاليا ، أية نية من الجانب التركي للدخول في تعزيز عسكري في الجزيرة . في التقرير الأخير للأمين العام الى مجلس الأمن ، أُعيد ترتيب تسلسل الأحداث المتعلقة بالتعزيز العسكري في الجزيرة بطريقة مقلقة تعسة . إن الأمين العام بنفسه أفاد قبل خمسة أعوام على وجه التحديد ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بأن هناك بعض الزيادة أو التحديث في أسلحة الحرس الوطني القبرصي اليوناني . وفي التقرير نفسه ذكر الأمين العام أنه :

"لا يظهر أن هناك أي تعزيز للقوات المتواجدة في شمالي قبرص" . (S/15502 ، الفقرة ٣٢)

أما التقرير الأخير الآن فهو يصور على نحو مثير للدهشة التعزيز العسكري القبرصي اليوناني الذي ما فتئ مستمرا منذ خمس سنوات نتيجة لتعزيز عسكري تركي . إن اهتمام الأمانة العامة بإقامة توازن بين الجانبين لا ينبغي أن يبلغ حدا يتحدى المنطق ويشوه الحالة الفعلية .

إن مستوى القوات التركية كان يتغير بطبيعة الحال بين وقت وآخر . ومن المعروف أن تركيا في العديد من المناسبات قامت بسحب الأفراد العسكريين والمعدات العسكرية من الجزيرة . ومن البديهي أن مستوى هذه القوات وتكوينها لابد أن يكونا على مستوى التهديد العسكري الموجه من الجنوب ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . ونحن نقرأ يوميا تقريبا في الصحافة القبرصية اليونانية أن القدرات العسكرية في الجنوب يجري تعزيزها بصورة مثيرة ومستمرة ، بشراء منظومات الأسلحة المتطورة ، وأنه يجري تخصيص موارد مالية متزايدة للانفاق العسكري . وكانت هذه الأنشطة عادة يُتستر عليها ، ولكنها الآن يُعلن عنها بصورة طنانة . وهذا خطأ جسيم في رأينا . إن التعزيز العسكري في جنوب قبرص ، اقترانا بجنون العظمة وعدم الاحساس بالمسؤولية لدى القادة القبارصة اليونانيين يمكن أن تؤدي الى حالة خطيرة للغاية . لقد قال السيد كبريانو فعلا أثناء المناقشة العامة :

"لا ينبغي لنا أن نُضلِّل بحقيقة عدم حدوث سفك دماء منذ بعض الوقت" . (A/42/PV.32 ، ص ١٤ - ١٥)

ويبدو أن هذا كان حساسية مشؤومة إزاء السلم والهدوء . وتلك البلدان التي تصر على بيع الأسلحة للقبارصة اليونانيين ، رغم وعيها بالأخطار المنطوية على ذلك ، ترتكب في رأينا خطأ عظيما وتتحمل مسؤولية جسيمة . إذ يبدو أنها تنسى أن التعزيز العسكري في الجنوب لن يشجع فقط سياسات المجابهة التي يتبعها القبارصة اليونانيون ، بل إنه سيعقد أيضا تعقيدا هائلا من الجانب الأمني للتسوية التفاوضية .

إزاء هذه الخلفية يصر الجانب القبرصي اليوناني على انسحاب القوات التركية حتى قبل التوصل الى تسوية . ولا يسعنا إلا أن نقترح أن يتوقفوا عن نسج هذه الاقصومة . منذ عام ١٩٧٥ كانت جميع المفاوضات بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين تجري على أساس الفهم الواضح بأن سحب القوات غير القبرصية لا يمكن التفكير فيه إلا في إطار الحل الشامل . إن انسحاب القوات التركية قبل أو دون التسوية الشاملة لا يعني إلا فرض حل من جانب القبارصة اليونانيين وحدهم . ولا يجوز للجانب القبرصي اليوناني أن يخدع نفسه . إن التطور الوحيد الذي يتيح انسحاب القوات غير القبرصية من قبرص هو الحل التفاوضي .

ولدى تأمل الحالة السائدة في قبرص ينبغي للمرء أن يأخذ في اعتباره أنه في جزيرتين أُخريين نكبتا بالصراع الطائفي تشكل القوات الأجنبية العقبة الوحيدة أمام القتال الدموي بين الطوائف . ويمكن أن نسأل أنفسنا ما الذي ستكون عليه الحال في ايرلندا الشمالية لو انسحبت فجأة القوات البريطانية البالغ عددها ٩ أو ١٠ آلاف ؟ وما الذي ستكون عليه الحال في سري لانكا لو استُدعيت على وجه السرعة القوات الهندية البالغ عددها ١٥ أو ٢٠ ألفا ؟ وعلى ضوء تجربة الماضي المريرة فإن القبارصة الاتراك يعرفون تماما ما الذي سيكون عليه مصيرهم إذا انسحبت القوات التركية قبل التوصل الى حل تفاوضي . إنهم سيختنقون في دفء أحضان القيادة القبرصية اليونانية الحالية التي أظهرت شغفها بهم بكل جلاء حتى يومنا هذا على لسان السفير موشوتاس .

ان قبرص ليست الحالة الوحيدة لبلد مقسم . فهناك أمثلة أخرى واختلافات دينية أو عقائدية أحدثت انفصالا حتى في أمم متجانسة . وفي قبرص ، فانه بالاضافة الى الاختلافات الدينية والثقافية ، تنتمي الطائفتان الى أمتين مختلفتين . والشك أكبر حتى من مثيله في حالات مشابهة أخرى . ولذلك ، فانه من الملاحظ بشكل خاص ان القبارصة الأتراك ، رغم المحنة التي عانوا منها بسبب تدنيهم العددي الملحوظ ، لايزالون راغبين في اعادة التوحيد مع القبارصة اليونانيين في ظل دولة اتحادية ، شريطة أن تضمن الترتيبات الجديدة مشاركة متساوية وأمنا فعّالا . وينبغي ألا يدهش أحد اذا طلبوا منحهم ضمانات لأمنهم والرجوع عن فكرة حرمانهم من حماية القوات التركية قبل التوصل الى تسوية .

ان ما تسمى بمسألة المستوطنين مسألة مصطنعة تماما قائمة على مبالغات منافية للعقل . وهذا مثل كامل لرغبة القبارصة اليونانيين في التعامل مع القبارصة الأتراك من موقف القوة العددية .

ان السفير موشوتاس ، الذي تفوق حتى على نفسه في استخدام لغة الشتائم المفرطة ، تكلم باستفاضة عن هذا الموضوع . وانني أذكّره بأن القبارصة اليونانيين قد نسوا هذه المسألة منذ سنوات عديدة . ولم يثيروها خلال المناقشات التي دارت طيلة عامين مع الأمين العام ، وأدت الى مشروع اتفاق ٢٩ اذار/مارس ١٩٨٦ . ومنذ ذلك الوقت ، لم يحدث شيء يشير اهتمام القبارصة اليونانيين . ولذلك فان هذا العويل بشأن ما يسمى بالمستوطنين عويل مصطنع تماما .

ولكن هناك حقيقة واحدة ينبغي ألا تنسى . ان تركيا يبلغ تعداد سكانها ما يقرب من ٥٥ مليونا ، واذا ما أراد الجانب التركي حقا أن يغير الهيكل السكاني في قبرص ، لفعل ذلك بسهولة منذ وقت طويل . ويتضح من معدل السكان في شمال قبرص وجنوبها أن الجانب التركي لم يتبع هذه السياسة . وبالفعل ، لسنا بحاجة الى هذه السياسة ، لأن النهج السياسي الذي يتبعه الجانب التركي في تناول المشكلة القبرصية لا يرتكز على اعتبارات عددية وانما على مفهوم المساواة السياسية للجانبين ، بصرف النظر عن معدل السكان .

ان القبارصة اليونانيين يعرفون تماما أنه خلال السنوات الماضية ظلت الهجرة الى شمال قبرص عند عدد غير كبير . وحقيقة أن معدل السكان بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك لم يتغير خلال هذه السنوات كلها ، تشهد على زيف الدعاية القبرصية اليونانية .

ولأختتم ملاحظاتي بشأن هذه المسألة ، أؤكد أن قبول الجمهورية التركية لقبرص الشمالية للمهاجرين أو للعمال من الخارج لا يخضع لأية قيود وانما لقوانينها ولوائحها في هذا الشأن . والى أن يتم التوصل الى تسوية تضمن المشاركة في السيادة ، فان الجزء التركي من الجزيرة يتمتع بالسيادة شأنه شأن الجانب اليوناني .

وقد أدهشنا أن نرى في تقرير الأمين العام أن "المشكلة مستمرة في فاروشا" مذكورة باعتبارها أحد العاملين المسؤولين عن استمرار التوتر بين الجانبي . وما يقصد به "المشكلة المستمرة" هو الاستخدام المؤقت لفندقين لايواء طلبة جامعة شرق البحر الأبيض المتوسط في فاماغوستا . وأقل ما يقال عنه في هذا الشأن ، انه مبالغة للربط بين فندقين لاستضافة الطلاب والتوترات في قبرص .

نلاحظ أيضا من التقرير أن السيد كيبريانو طلب مرة أخرى مساعدة الأمين العام في نقل فاروشا الى ادارة الأمم المتحدة . وهذا طلب غريب يطلب من الأمين العام ، لأن اقتراحات الأمين العام المؤرخة في ٢٩ اذار/مارس ١٩٨٦ تعامل فاروشا بوصفها جزءا من الترتيبات الاقليمية لاتحاد ذي منطقتين . وهذا بطبيعة الحال ليس استحداثا من جانب الأمين العام . ومنذ الاقتراحات القبرصية التركية الشاملة المؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ والتي قدمت ونوقشت خلال المناقشات بين الطائفتين ، أصبحت مسألة فاروشا ، وعوملت ، بوصفها جزءا لا يتجزأ من تسوية شاملة كاملة في قبرص . وقبل عام ١٩٨١ تقدم الجانب القبرصي التركي في مناسبات عديدة بمقترحات بنّاءة تتعلق باعادة وضع فاروشا تحت رعاية الأمم المتحدة . ولكن كل هذه المقترحات رفضها الجانب القبرصي اليوناني واعتبرت فرصا ضائعة . وبعد عام ١٩٨١ أصبح ينظر الى مسألة فاروشا دائما بوصفها جزءا من كل متكامل . وخلال مبادرة الأمين العام الأخيرة ، التي بدأت في عام ١٩٨٤ وتوجت في يوم ٢٩ اذار/مارس ١٩٨٦ بمشروع الاتفاق الاطاري ، ظلت مسألة فاروشا بوصفها

جزءا لا يتجزأ من تسوية شاملة . وكما أكد الرئيس دينكتاش بوضوح في رسالته المؤرخة في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ والموجهة الى الامين العام فانه :

"مثل جميع المسائل الاخرى ، فان فاروشا جزء لا يتجزأ ، ولا يمكن فصله عن صفقة شاملة متكاملة ومن المستحيل فصلها عن بقية العناصر" .

أود الآن أن أرحب بتعيين السيد أوسكار كاميليون بوصفه الممثل الخاص للامين العام في قبرص ، وأتمنى له الخير في مهمته التي تتسم - دون شك - بالتحدي . ونحن واثقون من أنه ، بوصفه دبلوماسيا بارزا ، سيتمتع بثقة كلا الجانبين وسيسهم في البحث عن تسوية تفاوضية في قبرص . وأنتهز هذه الفرصة أيضا لاحيي الممثل الخاص السابق ، السفير هوغو غوبي ، وهو دبلوماسي أرجنتيني آخر لخدماته . ومنذ رحيله قام السيد جيمس هولفر بعمل ممتاز بوصفه ممثلا خاصا بالنيابة . ولما كان على وشك التقاعد من خدمة الامم المتحدة ، فاننا نود أن نقدم له شكرنا وتمنياتنا الطيبة .

أود أن يسمح لي المجلس بالرد باختصار على المتكلمين اللذين تكلما قبلي .

أرد أولا عل ممثل اليونان الدائم . وأجد لزاما عليّ أن أقول ان بيانه أصابني بحيرة . لقد اقتبس من قرار لمحكمة في اثينا . وخلال الاجتماع الاخير لمجلس الامن بشأن هذا البند ، أشرت الى هذا القرار ولكنني اقتبست فقرة أخرى منه . ولم يقل السفير زيبوس اذا كانت تلك الفقرة مسقطة من القرار .

يوافق السفير زيبوس على أنه كانت هناك محاولات ضد استقلال وسيادة قبرص من جانب اليونان ، ولكنه يقول ان هذا كان عمل خيانة ارتكبته الديكتاتورية التي كانت تحكم اليونان في ذلك الوقت . انه مصيب في اعتباره هذا خيانة . ولكن ، بالنسبة لنا وبالنسبة للقبارصة الاتراك ، كون اليونان كانت في ذلك الوقت تحت ديكتاتورية ليس له صلة بالموضوع . والمهم هو أن الانقلاب الذي دبرته اليونان كان موجها ضد استقلال قبرص ، الذي كانت تضمنه معاهدة الضمان ، وأنه هدد بقاء الشعب التركي القبرصي للخطر . ولهذا كان على تركيا أن تتدخل . وفي العملية ، فان صدمة الغزو التركي ضد العمل الخياني للديكتاتورية ، مكّنت اليونان من العودة الى النظام الديمقراطي ، وكلما زاد ذلك كان أفضل .

لقد وجه الي السيد موشوتاس أسئلة عديدة وقال انه ينتظر اجابتي عليها . وقد استحضر هذا الى ذهني شيئا قيل مؤخرا ، وأود أن أكرره : انه ليس المدعي كما أنني لست المتهم .

قال السفير موشوتاس ، في جملة أمور ، ان القبارصة الاتراك كانوا يفقدون كيانهم ، وان الطائفة التركية كانت أسيرة القوات التركية . انه يريد منا أن نصدق أنه حتى الرئيس دينكتاش تقريبا مستوطن . وأقتبس مرة أخرى عن سياسي قبرصي تركي يبدو أنه يوفر له المعلومات في كل اجتماع لمجلس الامن . وأنا واثق من أنه في الانتخابات البرلمانية المقبلة في شمال قبرص ستتعزز شعبيته بشكل ملحوظ . إلا أن هناك نقطة واحدة ينساها السفير موشوتاس : اذا كان هذا السياسي التركي يتكلم بحرية ولايزال عضوا في البرلمان - ويتمتع بالحصانة البرلمانية - فان هذا يعني أن جميع القبارصة الاتراك أحرار في التعبير عن رأيهم . فلماذا إذن لاتزال الغالبية العظمى تؤيد الرئيس دينكتاش ؟

لقد أشار السيد موشوتاس إلى لجوء الحكومة القبرصية اليونانية إلى مجلس أوروبا . بيد أنه أغفل حقيقة أن مجلس وزراء مجلس أوروبا لم يعتمد تقرير اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان . لقد ارتأى مجلس الوزراء أن من المناسب دعوة الطرفين في الجزيرة إلى الدخول في مفاوضات جادة للتوصل إلى حل مقبول بصورة متبادلة . وقرر مجلس الوزراء أيضا أن يحيل مذكرة الرئيس دنكتاش بشأن انتهاك حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك إلى الجهة ذات الاختصاص .

وأود في الختام أن أتطرّق باقتضاب إلى مسألة الأشخاص المفقودين . لقد رد على ذلك السيد كوراي ، غير أن لدي بضع الكلمات التي أود إضافتها . وكما ذكر السيد كوراي فإن مسألة الأشخاص المفقودين لا تثير اهتمام القبارصة الأتراك فحسب ؛ إذ أن تاريخ المفقودين من القبارصة الأتراك يرجع إلى عام ١٩٦٣ ، عندما اختُطِفَ المدنيون الأبرياء أو اعتقلوا ، وكان ذلك على الأغلب على أيدي أفراد الشرطة من القبارصة اليونانيين . وقد تكرر نفس النمط في عام ١٩٧٤ في عدد من القرى القبرصية التركية عندما اجتاحتها القوات القبرصية اليونانية .

لقد ثارت مسألة الأشخاص المفقودين لدى القبارصة اليونانيين وقت الانقلاب الذي قامت به اليونان في قبرص بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، حيث أدّى إلى قتال عنيف بين اليونانيين في الجزيرة . وهناك تقارير كثيرة عن القتال بين أوساط القبارصة اليونانيين بوجه الخصوص - منها على سبيل المثال ، ما يورده بيتر لوسيس ، الكاتب القبرصي اليوناني ، من إشارة إلى الانقلاب بوصفه حربا مدنية بين اليونانيين في قبرص كانت ستؤدي إلى عملية تعذيب وإعدام تستمر لشهور عديدة بعد ذلك ، لو لم يؤدِّ التدخل التركي إلى وقفها . وبالطبع فإن تركيا لم تتدخل في قبرص لمنع الحرب المدنية بين اليونانيين . بل تدخلت لمنع القبارصة الأتراك من أن يصبحوا ضحايا مؤكّدين للحرب بين اليونانيين ، وتلك كانت الغاية من الانقلاب . ويصور نفس الكاتب القبرصي اليوناني شعور الانقلابيين من القبارصة اليونانيين نحو جيرانهم القبارصة الأتراك وبني قومهم خلال تلك الأيام . فعلى سبيل المثال ، ينبئنا عن حالة قبرص

يوناني يدعى هاجيس وهو نصير قوي لمنظمة ايكا - بي الإرهابية ، تبجح بإطلاق النار على راع تركي - واقتبس - "لقد انتابني شعور بالفخر كالشعور الذي ينتاب طالب مدرسة انكليزي عندما يسجّل هدفا في إحدى المباريات" إن هذا الإرهابي التابع لمنظمة ايكا - بي ينطلق ليشترك في الهجوم على قرية غازيفيران التركية بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ - ولم يكن قريبا من مسرح العمليات ، كما يذكر الكاتب . وفيما يلي ما جاء على لسانه بعد أن استسلمت القرية :

"لقد اقتحمتُ منزلا ، كان فيه ستة أو سبعة أشخاص وطفل . لقد فتحت نيران رشاشي وحصدتهم جميعا - السبعة . وبعد ذلك لاحظتُ الطفل . وقد تتساءل : ماذا فعل ؟ أقول إنه تركي" .

وقد حدثت جريمة مماثلة في نفس القرية التركية ، عندما أطلق النار دون تمييز على مبنى مدرسة تجمعت فيه النساء وقتل ست منهن . وبعد ذلك عندما سمع نفس القبرصي اليوناني في ليماسول أن قريته تحت السيطرة التركية ، كان ردّه الفوري الذهاب وإطلاق النار على امرأة تركية مسنّة ؛ وقال للكاتب : "كنت سأتمتع بقتل شخص آخر منهم ، رجل دين تركي مسلم أيضا لو لم يوقفني لوطيّ من أفراد الامم المتحدة" .

ويخلص الكاتب إلى القول :

"لقد كان هاجيس وأعماله شيئا استثنائيا . ولكن وجود شخص واحد مثل هاجيس في كل قرية يمكن أن يلحق قدرا كبيرا من الضرر بالعلاقات التركية اليونانية" .

وكل ما بوسعي أن أضيفه هو أن المحاربين من القبارصة اليونانيين ومؤيديهم من القبارصة اليونانيين قد ألحقوا ضررا لا يمكن إصلاحه بقبرص . وهذا يبيّن كيف برز العديد من المسائل في الجزيرة ، بما فيها مسألة الأشخاص المفقودين .

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين لإنشاء لجنة معنية بالأشخاص المفقودين ما برح الأساس الوحيد الصالح لحل هذه المشكلة الإنسانية . وإن موافقة الطرفين هي المبدأ الإجرائي الوحيد الذي يمكن بموجبه للجنة أن تعمل ، وأن نطاق

صلاحيتها يشكل الالية الوحيدة الصالحة التي تمكّن الجانبين من تناول هذه المشكلة في نطاق إنساني بحت .

لذلك فإن الامر يتطلب توخي الحذر الخاص بغية عدم إصدار أحكام مسبقة على مضمون الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه بين الطرفين والإحجام عن تناول تلك المسألة الإنسانية من أي منظور سياسي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

إن ممثل قبرص يرغب في ممارسة حقه في الرد . قبل أن أعطيه الكلمة ، أود أن أذكّر جميع الحضور بأننا قد اتفقنا اليوم على عقد جلسة أخرى لمجلس الامن هذا المساء بشأن الحالة في الاراضي العربية المحتلة . وأرى في قاعة المجلس العديد من الممثلين الموجودين هنا من أجل جلستنا الثانية . لذلك آمل من الذين يرغبون في ممارسة حق الرد أن يحترموا مصالح الوفود الاخرى وأن يتوخوا الإيجاز في كلماتهم .

أعطي الكلمة لممثل قبرص .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أقول إنني شخصيا لا أنظر للممثل التركي بوصفه متهما ، ولكن قطعا فإن حكومته ليست متهمة فحسب بل إنها مدانة في المحافل التابعة لهذه المنظمة وقد أدانتها هذه الهيئة بالذات .

إنني ملمٌّ بالظروف التي يُدعى في ظلها السيد كوراي للمثول هنا وتقديم المعلومات في محاولة يائسة ليتستر على أنقرة ويخفيها من مسرح جريمتها ضد قبرص . لهذا السبب فإنني لن أوجه ملاحظاتي إليه .

وليس بوسعي أن أقول إلاّ أنه قد أصبح بارعا في الخداع . فهو يحضر إلى هنا بوصفه شخصا يقدم المعلومات إلى المجلس ، كما نصت عليه المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس ، وله الحق في القيام بذلك . ولكنه عندما يُعطى الكلمة ، يتحول عن ذلك الهدف ، وينهض بنفسه - أو حتى أكون أكثر دقة ، فإنه يحط من قدر نفسه - ليصبح

متحدثا باسم كيان مزعوم . بل الأسوأ من ذلك أنه يشكك في التطلعات المتعلقة بالمركز القانوني والسياسي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ولابد لي أن أسلّم بأن هذا يتطلب وقاحة وأترك لأعضاء المجلس تحديد درجتها وأبعادها .

لقد قال السفير تركمين إن موقفنا عند اللجوء إلى مجلس أوروبا قد قوبل برد فعل سلبي . وأود أن أذكّر السفير تركمين بأن تركيا هذا العام قد أدينت في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفي اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات . وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ، أصدر مؤتمر قمة الكومنولث الذي انعقد في فانكوفر بكندا ، أقوى إعلان على الإطلاق يدين فيه تركيا . وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام اعتمد الاجتماع الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد هنا في نيويورك إعلانا مدمرا بالنسبة لتركيا .

لماذا تتبجح تركيا ؟ يجب على المرء أن يكون غافلا لتلك التطورات لكي يدلي ببيانات مثل البيان الذي استمعنا إليه من الجانب التركي .

لقد قال السفير تركمين إنه لا يوجد مستوطنون . إنهم يحاولون إنكار ما لا يمكن إنكاره ، أي استيراد ٠٠٠ ٦٥ نسمة منهم . لقد كان لدينا اقتراح لإنشاء لجنة من الخبراء القانونيين المستقلين للتحقيق في هذه المسألة . وكل ما عليهم أن يفعلوه هو قبول هذا الاقتراح . أما بالنسبة لنا فإننا سوف نوافق على البيان الوصفي للغاية الذي قدمه الزعيم القبرصي التركي ، السيد أزغر للسيد غورلير ، أحد الوزراء المزعومين في الكيان غير الشرعي ، عندما حاول الأخير أن يقدم المستوطنين على أنهم قبارصة عائدون .

"'السيد غورليرا' سأل السيد أوزغور غاضبا هل تعتقد أننا نأتي من القمر ؟ أنت تقول إنهم قد رحلوا ... والآن تقول إنهم قد عادوا الى آخره ... هل تحاول أن تخدعنا نحن أيضا بأن تقول ما تقوله للأجانب ؟ كن أكثر جدية يا سيد غورليرا!" (هالكين سيسي ، ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩)

إنني أعتبر تهديد ممثل أنقرة تهديدا جديا وأتصور الأدوات التي ستستخدم ضد السيد أوزغور .

إن الجانب التركي قد جعل من قبوله لوثيقة ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ خطوة عملاقة وهي لا تمثل الا واحدة من اقتراحات وأفكار الأمين العام كما وصفها هو بنفسه . إنهم يتجاهلون ولا يذكرون أنهم قد رفضوا آخر - وأشدد على ذلك - اقتراح للأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ من أجل المحادثات المتوازية في حين أن جانبنا قد قبله .

وقد أغفلوا لمصلحتهم ذكر رفضهم وثيقة نيسان/ابريل ١٩٨٦ التي أصدرها الأمين العام من أجل حل شامل لمشكلة قبرص . ولكن الأهم من ذلك هو أنهم يرفضون قرارات الأمم المتحدة الملزمة باستمرار وهي القرارات التي ترتكز عليها بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة .

وأنتم ، سيدي الرئيس ، على علم بجهود الأمين العام لعقد مؤتمر رفيع المستوى في عام ١٩٨٣ ، وكيف أن الجانب التركي بشكل بالغ الخداع ، بدلا من أن يعطي ردا ايجابيا ، أعلن الاستقلال المنفرد .

إن الأمين العام نفسه يصف على النحو التالي ردها - وأقول هذا لكي يسجل :

"وقال الجانب القبرصي اليوناني إنه يجب أولا أن يوجد اتفاق بشأن ما وصفه بالمسائل الأساسية للمشكلة القبرصية ، قبل أن يعرب عن آرائه بشأن محتويات تلك الوثيقة" . (S/18880 ، الفقرة ٦٥)

وقال الأمين العام أيضا :

"إن وظيفتي ، بوصفي شخصا منوطا به مهمة القيام بمساع حميدة ، هي وضع أفكار واقتراحات لمساعدة هذين الجانبين على ايجاد حل ، وأنه لا يحق لي

فرض أي شيءعلى أحد الجانبين ، وأنه لن يتحقق أي تقدم ما لم يتوصل الطرفان الى اتفاق . وتبعا لذلك ، لا أستطيع ، ما أبقى مجلس الامن على ولايتي ، أن أسمح لمهمة بذل المساعي الحميدة أن تتجمد إما لأن أحد الطرفين يرفض اقتراحا محددا ، أو لأن الجانب الآخر يصر ، بعد قبول اقتراح ، على أنه لا يمكن لجهودي أن تمضي قدما الى أن يقبل الجانب الآخر ذلك الاقتراح" . (S/18491 ، الفقرة ٥٤)

إن ممثل تركيا قال إن القوات التركية موجودة في قبرص لحماية الطائفة القبرصي التركية . وإن بعض الشخصيات البارزة في بلاده تختلف مع هذا . إن السيد شن ، وزير الخارجية التركية في ذلك الوقت ، قال في عام ١٩٨٣ تفسيرا للسبب الحقيقي للغزو :

"إن قبرص ثمينة كالذراع الأيمن لأي بلد يهتم بالدفاع عن نفسه أو بتوسعه ... إن الكثير من البلدان لا تود أن ترى مشكلة قبرص إلا باعتبارها رغبتنا في حماية الطائفة القبرصية التركية في الجزيرة ، لأن هذا يلائم مصالحها" .

وأشدد على هذه العبارة .

"في حين أن المشكلة الحقيقية هي أمن ٤٥ مليون تركي في الوطن الام" .

إن جيش قبرص الصغيرة يقلق بالهم .

إن السيد أوزال رئيس وزراء تركيا قال في عام ١٩٨٣ :

"إن قبرص هي جزيرة تخترق وسط تركيا كالخنجر . وهي ذات أهمية فائقة بالنسبة لأمننا" .

إن السيد غالو بلازا وسيط الامم المتحدة الراحل كتب في تقريره في ٢٦ آذار/مارس ١٩٦٥ فيما يتصل بالموقف التركي أثناء وساطته :

"إن الخط الفاصل قد اقترح في حقيقة الأمر" .

ويشير الى الجانب التركي -

"بأن يمضي من قرية ياليا في الساحل الشمالي الغربي عن طريق بلدات نيقوسيا في الوسط وفاماغوستا في الشرق" .

وبعد ٩ سنوات ، وبمصادفة ليس بالغريبة ، فان القوات التركية بعد أن غزت قبرص واحتلت نفس المنطقة المشار اليها أعلاه - وهذا يمثل دليلا لا يدحض على أن العمليات العسكرية التركية قد خطط لها قبل عام ١٩٧٤ بسنوات طويلة .

إن دوافع غزو قبرص دوافع توسعية - هذا أمر واضح لا لبس فيه . وإن الخوض في خرافات ومزاعم عن حماية الطائفة القبرصية التركية لن يسعفها .

شأن كل بلدان العالم هناك في قبرص أشخاص لهم أصول عرقية مختلفة مثل اليونانيين والاتراك والارمن والمارونيين وكل منهم يمثل جزءا ثمينا ، إذا سمح لي سفير تركيا بأن أكرر بعض مشاعري إزاء الطائفة القبرصية التركية ، من بلد لا يتجزأ . إن تجزئة شعبنا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا تجزئة مصطنعة . وعندما تكلم السفير تركمن عن إعادة التجميع كان يعني "الاقتلاع" .

أما فيما يتصل بالادعاء المعروف لتبرير عدوان تركيا وهو أن الطائفية القبرصية التركية كانت تتعرض للاضطهاد عليّ أن أعترف أنه قد حدثت صدامات بين الطائفتين . وفقدت أرواح سواء من الاتراك أو من اليونانيين . ولكن أن يقال إن هناك تمييزا ضد الطائفة القبرصية التركية التي لا تمثل الا ١٨ في المائة من السكان وكان لها ٣٠ في المائة من مناصب الخدمة المدنية و ٤٠ في المائة من الجيش والشرطة ونائب الرئيس من الطائفة القبرصية التركية وسلطات ممارسة حق النقض فيما يتعلق بمسائل الدفاع والشؤون الخارجية والاقتصادية فان القول بأن هناك تمييزا أمر ينم عن منتهى السخف . وإذا كان هناك أي تمييز فانه كان ضد الاغلبية . فالاغلبية لها حقوق أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل اليونان ممارسة لحق الرد .

السيد زيبوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد إذنكم ، سيدي الرئيس ، لقد وزعت نص قرار محكمة الاستئناف في أثينا الذي أشرت اليه أثناء بياني . ويستطيع أعضاء مجلس الأمن أن يتأكدوا أن الفقرة التي أقتبس منها السفير تركمن في حزيران/يونيه غير موجودة في هذا النص . ويؤسفني أن أكرر أن معلوماته كانت خاطئة . ومن الاطلاع على النص يمكن اثبات أن الاقتباسات التي قدمها في حزيران/يونيه لم تكن صحيحة .

وثانيا ، أود أن أعرب عن أسفي لأن السفير تركمن ومن الواضح أنه خبير في التاريخ الحديث يؤول التاريخ كما يشاء . فقد استشهد بالمفهوم التاريخ لبناء الدولة اليونانية "اينوسيس" ، وهي سياسة عندما كان تقرير المصير هو هدف الدولة اليوتانية . ويعود هذا الى منتصف الخمسينات .

إن اليونان ما برحت دوما تدافع عن استقلال قبرص ووحدتها وسلامتها الاقليمية ضد أي عدوان . ذلك هو مصير تلك الجزيرة الصغيرة التي يتحاش زميلي السيد تركمن الاشارة اليها باسمها الكامل .

ولا يسعني إلا أن أعرب عن الأسف لأن السفير تركمن في باينه قد أوضح النية العميقة لحكومته في التقسيم عندما أشار صراحة الى الجزء ذي السيادة ، قائلا إنه الى أن تتحقق التسوية يتمتع الجزء التركي من الجزيرة بنفس القدر من السيادة كالجانب اليوناني ، وأشار سابقا الى مفهوم المساواة السياسية للجانبين بغض النظر عن نسبة السكان . ومن الواضح - ويؤسفني الاشارة الى هذا - أن تقرير المصير بالنسبة الى بلده أمر ثانوي ، وهو يصر على تذكيرنا بالنية الحقيقية لحكومته ألا وهي التقسيم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل تركيا ، الذي طلب الكلمة لممارسة حق الرد .

السيد تركمين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أرى كثيرا من ممثلي الدول العربية في القاعة ، ولا أعتقد أنهم حضروا للاستماع الي . ولذلك سوف يكون بياني موجزا للغاية .

ردا على السفير زيبوس . نعم ، لقد تكلمت عن المساواة في السيادة بين شطري قبرص ، الشمال والجنوب ، ولكنني حرصت على أن أقول "حتى توجد تسوية" ، وعندما تكون هناك مشاركة في السيادة . ولم تسع السياسة التركية قط ولن تسعى في المستقبل الى التقسيم .

ولن أجيب على السفير موشوتاس ، لأنه أدلى ببيان طويل للغاية ، ولكنني أود أن أبدد أحد شواغله : لن يحدث شيء للسيد أوزغور . وأستطيع أن أؤكد للسفير موشوتاس انه في الجلسة القادمة لمجلس الأمن سوف يستطيع أن يقتبس منه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية لنظرنا في الحالة في قبرص ومناقشتنا لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

حيث أن المجلس قد اتفق على أن يعقد الجلسة القادمة ، بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة ، فور اختتام الجلسة الحالية ، فانني أطلب من الأعضاء ألا يغادروا القاعة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠